ISSN: 2710-3390

أبُو عليّ الرُّنْدِيُّ(ت616هـ): حَيَاتُهُ وأثَرُهُ النَّحْوِيّ (2)

أ.د. علي قائد عبده سنان
أستاذ النحو والصرف- جامعة صنعاء

Abu Ali al-Randi (d. 616 AH): His life and grammatical impact (2)

Mr. Dr. Ali Qaed Abdo Sinan
Prof. of grammar and morphology - Sana'a University, Yemen
alisenaan@su.edu.ye

Abstractالملخص

يتناولُ هَذَا البَحْثُ شَخْصِيّةً نَحْويّةً أَنْدَلُسِيّةً، وهُو (الأستاذُ أبُو عليّ الرُّنْدِيّ)، الّذي عاشَ في ظلّ دَوْلَةِ المُوَحّدينَ(541-668هـ)، وقضى جُلَّ حياتِهِ في النِّصْفِ الثّانِي مِنَ القَرْنِ السّادِسِ، وبِدايَةِ القَرْنِ السّابِعِ الهِجْرِيّ، وكانَ لَهُ دَورٌ في تَدْرِيسِ عِلْمِ العَرَبِيّةِ، والعِنايَةِ بِهِ، والتّصْنِيفِ فِيهِ، ولكن لَمْ يَصِلْ إلَيْنَا مِنْ مُصنّفاتِهِ شَيْئًا، ومَا وقَفْنَا عليهِ هُونُقُولٌ عَنْهُ، وآراءٌ مبثُوثَةٌ في كُتُبِ خالِفِيهِ شَكّلَتْ مادّةً أساسِيّةً في هَذَا البَحثِ لِلتَّعْرِيفِ بهذِهِ الشخصيّةِ، وبِجُهُودِهَا النّحْوِيّةِ.

وقد بدأ البحث في جزئه الثاني من المبحث الثالث، الذي كان بعنوان (آراءُ أبي علي الرُّنْدِيّ وتوجِيهَاتُهُ النّحويّة)، وذلك من خلال دراسة عددٍ من المسائل النحوية والصرفية، وصلتْ إلى (18) مسألة، تلاها بيانُ أهم ملامح المذهب النحوي لأبي علي الرُّندي، وفي نهاية البحث خاتمة سُجّلتْ فيها أهم النتائج التي تُوصّل إليها الباحث، أو كشفَ عنها، أو أكّدَها.

الكلمات المفتاحيّة:أبو علي، الرُّنْدِيّ، النّحْوِيّ.

Arabism, care for it, and manufacturing in it, but for it to reach me from his classrooms, and what he has stood on it is a saying about him, and the opinions of the abnormalities are in a way To introduce this character and its grammatical efforts.

The research began in its second part of the third topic, which was entitled (Abu Ali Al-Randi's opinions and grammatical directives), by studying a number of grammatical and morphological issues, reaching (18) issues, followed by a statement of the most important features of the grammatical doctrine of Abu Ali Al-Randi, and at the end The research is a conclusion in which the most important results that the researcher reached, revealed, or confirmed were recorded.

Keywords: Abu Ali, Randi, grammarian.

Received:9 /11/2022
Accepted: /11/162022

Address corresponding:. Dr. Ali Qaed Abdo Sinan Prof. of grammar and morphology - Sana'a University, Yemen - alisenaan@su.edu.ye

ISSN: 2710-3390

المُقدّمةُ

الحمـدُ للهِ ربِّ العـالَمينِ، والصّـلاةُ والسّـلامُ علـى أشـرَفِ المُرسَـلينَ نبينـا مُحمّـدٍ، وعلَـى آلِـهِ وصَـحْبِهِ، ومَنْ سارَ علَى نَهْجِهِ، واسْتَنَّ بِسُنّتِهِ إلى يومِ الدِّينِ.

أمّا بَعْدُ:

فَهـذا البحـثُ يَتنـاولُ شَخصـيّةًنَحْويّةً كَـانَ لهـا دورٌ بـارزٌ فـي الحَيـاةِ العِلميّـةِ فـي بِـلادِ الأنْـدَلُسِ فِـي النّصـفِ الثّـانِي مِـنَ القَـرْنِ السّـادِسِ وأَوَائـلِ القَـرْنِ السّـابِعِ الهِجْـرِيّ؛إذْ سَـاعَدَتْ هَـذِهِ الشّخْصـيّةُ علـى إثـراءِ الـدّرسِ النّحْـوِيّ فـي الأنـدلُسِ مِـنْ خِـلالِ التّـأليفِ فِيهِ،والتّـدْرِيسِ والإقْـرَاءِ- فـي غَيْـرِ مَنْطِقَـةٍ ومَدينَـةٍ حَلَّـتْ فيهـا بِـبِلادِ الأنْـدلُسِ- لِمَصـادرَ نَحْوِيّـةٍ قَدِيمَـةٍ لاقَـتْ قُبُـولًا واهْتِمَامًـا وعِنايَـةً بِـبلادِ الأنْـدلُسِ كَكِتَـابِ سِـيبَوَيْهِ، وجُمَلِ الزَّجَّاجِيّ، وإيضاحِ الفارسيّ.

وهَـذِهِ الشّخْصـيّةُ النّحويّـةُ هُـوَ الأسْـتاذُ(أبو علـيّ الرُّنْـدِيّ)، الّـذي لَـمْ يَصِـلْ إلَيْنَـا مِـنْ مُصـنّفاتِهِ شـيْئًا، ولَـمْ يَنَـلْ شُـهرَةً كـالّتي حَظِـيَ بِهَـا شـيخُهُ السُّـهيلِيّ (ت581ه)، أو بَعْـضُ مُعاصِـريهِ كمُنافِسِـهِ ابـنِ خَـرُوفٍ الأشْـبيلِيّ (ت609ه)، أو بَعْـضُ تلامِذتِـهِ كـابنِ هِشَـامٍ الخَضْـرَاوِيّ (ت646ه)، وأبـي الحسَـنِ الأُبّـذِيّ (ت680ه).

وقَـدْ وقَـعَ الاختيـارُ علَـى هَـذِه الشّخصـيّةِ النّحويّـةِ التـي لَـمْ نَقِـفْ علَـى جُهْـدٍ علمـيّ سَـبَقَ أنْ تناولَهَـا بالبَحْـثِ والدّراسَـةِ، وعزَمْنـا علـى جَمـعِ المـادّةِ العِلْميّـةِ ذاتِ الصّـلَةِ بِـدْءًا بالمـادّةِ العِلْميّـةِ التّاريخيّـةِ عـنْ العَصْـرِ الّـذي عـاشَ فيـهِ أبُـو علـيّ الرُّنْـدِيّ، ثُـمّ عَـنْ حَياتِـهِ ونشـأتِهِ وتنقُّلاتِـهِ وثقافَتِـهِ وعِلْمِـهِ مُتعلّمًـا وعالِمًـا، ثُـمّ المـادّةِ العِلْميّـةِ النّحويّـةِ بَحْثًـا عَـنْ آرائِـهِ المَبْثُوثَـةِ فـي كُتُـبِ خالِفِيهِكصـالـح بـن مُحمّـد (ت653ه)، وأبِـي عَلِـيّ الشّـلَوْبِين(ت654ه)، وأبِـي بكـرٍ الخفّـاف (ت657ه)، وأبـي الحَسَـنِ الأُبَّـذِي (ت680ه)، وأبـي حيّـانَ الأندلُسـيّ (ت745ه)، وغيـرِهُمْ، وهَـذِه الآراءُ شَـكّلَتْ مـادّةً أساسِـيّةً فـي هَـذَا البَحـثِ لِلتّعْريـفِ بهـذِهِ الشخصـيّةِ، وبأثَرِهـا النّحـويّ؛ومِنْ ثَـمَّ جـاءَ هـذا البَحـثُ قاصِدًا تَحقيقَ عَدَدٍ مِنَ الأهْدَافِ، أهمُّهَا:

1) **التَّعْرِيفُ بسيرَةِ أبي عَلِيّ الرُّنْدِيّ(نَشْأته، تنقُّلاته، شُيُوخه، تلامذته....).**
2) **التعريفُ بِشَخْصِيّةِ أبي علي الرُّنْدِيّ النّحْوِيّةِ منْ خلالِ دراسَةِ آرائِهِ وتَوْجِيهاتِهِ وتَعْلِيلاتِهِ النّحويّةِ.**
3) **الكَشْفُ عَنْ أثرِ أبي علي الرُّنْدي النّحويّ في خالِفِيهِ.**
4) **الوُقُوفُ على أهَمّ ملامِحِ مَذْهبِ أبي عليّ الرُّنْدِيّ النّحْوِيّ.**

وقـدِ اقْتَضَـتْ طَبِيعَـةُ البَحْـثِ- بَعْـدَ المُقَدّمَـةِ- أنْ يـأتِيَ فـي تَمْهِيـدٍ وثلاثَـةِ مباحِـثَ، كـانَ التَّمْهِيـدُ عـنِ العَصْـرِ الـذي عـاشَ فيـهِ أبـو علـيّ الرُّنْـدِيّ مـن النـاحِيَتين: السياسـيّةِ والعِلْمِيّـةِ، وأمّـا المَبْحـثُ الأوّلُ فكـانَ عَـنْ حيـاةِ أبـي علـيّ الرُّنْدِيّ(اسْـمه- لقَبـه- كُنيَتـه- نشـأَته وتنقُّلاتـه- وفاتـه- ثقافتـه وعِلْمـه وأَخْلاقـه- شـيُوخه- تلامِذتـه- مُنافَسَـاته- أدبـه وشـعره)، وأمّـا المبحـثُ الثـاني فكـانَ عـن تَعْلِيلاتِـهِ واعتِراضـاتِهِ وتأويلاتِـهِ النّحْوِيّـةِ(1)، وأمّـا المبحـثُ الثالِـثُ فكـانَ عـنْ آراءِ أبـي علـي الرُّنْـدِيّ وتوجيهاتـه النّحويّـة، تـلا ذلِـكَ بيـانُ ملامِـح المـذهبِ النّحـويّ لأبـي علـيّ الرُّنْـدِيّ، وفـي نهايَـةِ البَحْـثِ خاتِمَـةٌ تَضـمّنَتْ أهَـمَّ النَّتَـائِجِ التـي خَـرَجَ بِهـا هـذا البَحْـثِ، وأخيـرًا هُنـاكَ ثبـتٌ لمصـادرِ البَحْـثِ ومراجِعِهِ.

وَأمّـا المـنْهَجُ المُتّبَـعُ فـي هـذا البحـثِ فَهُـوَ المـنْهَجُ الوَصْـفِيُّ القـائمُ علـى الاسـتقراءِ، وسَـبْرِ أغْـوَارِ جُزْئيّـاتِ الموضُوعِ، وفي حالِ مُعالَجَةِ المسائِلِ النَّحْوِيّةِ، اتّبَعْنا مَا يأتي:

- **وضْعُ عُنْوانٍ مناسِبٍ لكلّ مسألَةٍ.**
- **ذِكْرُ الآراءِ النّحويّةِ في المسْألَةِ، ومنْها رأيُ أبي علي الرُّنْدِيّ، بِدْءًا بالرأي الأقْدَمِ فالأحْدَثِ غالِبًا.**
- **بيانُ الرّأيِ الرّاجِحِ في المسألَةِ، ومُناقشتِهِ إنْ لَزِمَ الأمرُ.**
- **تَوْثِيقُ الآراءِ النّحويّةِ مِنْ مصنّفاتِ أصحابِها غالِبًا، وإنْ لَمْ تُوجَدْ فَمِنْ المصادر النّحويّةِ الأُخرَى.**
- **تخريجُ الآياتِ الكريمَةِ، والشّوَاهِدِ الشّعريّةِ.**

وأخيـرًا أرجُـو أنْ أكـونَ قَـدْ وُفّقْـتُ فـي التعريـفِ بـأبي علـي الرُّنْـدِيّ النَّحـويّ، ولا أزعُـمُ أنّنـي قَـدْ أَعْطَيْـتُ هـذَا العـالِمَ الجليـلَ حقَّـهُ ومُسْـتَحقَّهُ مـن البَحْـثِ والدّراسَـةِ، والكشْـفِ عـنْ شَخصـيّتِهِ النّحويّـةِ كامِلَـةً، وإنّمـا بَـذَلْتُ الجُهْـدَ والاسـتِطاعَةَ فـي سَـبيلِ البَحْـثِ والاسْـتِقراءِ والتّنْقِيـبِ عَـنْ آرائِـهِ النّحويّـةِ الّتـي تُعـرّفُ بِـهِ، وتُحَـدّدُ ملامِـحَ منْهَجِـهِ فـي النّحـوِ، وعَسَـى الأيـامُ أنْ تَجُـودَ بالكشْـفِ عَـنْ مُصَـنَّفِهِ النّحويّ(شـرح جمـل الزّجـاجِيّ) المَفقُـودِ، أو عَـنْ آراءٍ

(1) إلى هنا تشكّل الجزء الأول من هذا البحث، وقد نُشِرَ مُحكّما في العدد (7) يوليو 2021م، من هذه المجلة الغرّاء.

ومَواقِفَ أُخرَى لَهُ إزاءَ النُّحاةِ من المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ، أو إزاءَ الأصُولِ النّحويّةِ الإجْمَاليّةِ والتّفْصيليّةِ، في كُتُبٍ لَمْ أتمَكَّنْ من معرِفَتِها والاطلاع عليْهَا؛ ليقُومَ باحثُونَ آخرُونَ بِمواصَلَةِ المِشْوارِ في دراسَةٍ شامِلَةٍ عَنْ جُهُودِ أبي علي الرُّنْديّ النّحويّةِ والصّرفيّةِ، وليْسَ ذلِكَ على اللهِ بِعَزيزٍ.

المبحث الثالث

آراءُ أبي عليّ الرُّنْديّ وتَوْجِيهاتُهُالنّحْوِيّة

وقَفْنا علَى عَدَدٍ مِنَ المَسَائلِ التي كانَ فيها آراءٌ وتوجِيهاتٌ نحويّةٌ لأبي عليِ الرُّنْدي، نُورِدُها فيمَا يأتي:

- **مُتَعَلَّقُ البَاءِ الجارّةِ في البَسْمَلَةِ**

البَاءُ الجارَّةُ في(بِاسْمِ اللَّهِ) تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وهوَ اسمٌ عنْدَ البَصْرِيّينَ،والتقديرُ: ابْتِدَائِي باسمِ اللهِ ثَابِتٌ أوْ مُسْتَقِرٌّ، فَمَحَلُّ المَجْرُورِ عِنْدَهُمْ رَفْعٌ، وحُذِفَ المُبْتَدأُ ومَا يَتَعَلَّقُ بِهِ المَجْرُورُ، وقَدَّرَهُ الكُوفِيُّونَ وبعضُ البَصْرِيّينَبالفِعْلِ: أَبْتَدِئُ أوْ بَدَأْتُ باسمِ اللهِ، فمَحلُّ المَجْرُورِ عِنْدَهُمْ نَصْبٌ(2)، قالَ أبُو إسْحَاقِ السَّفَاقُسِيُّ(ت742ه): «ورُجِّحَ الأوَّلُ بِبَقَاءِ أَحَدِ جُزْأَي الإسْنَادِ، وَهُوَ الخَبَرُ، ورُجِّحَ الثَّانِي بِأنّ الأصْلَ في العَمَلِ لِلْفِعْلِ» (3).

ثُمّ اختلَفَ هؤُلاءِ فِي تَقْدِيرِ الفِعْلِ المَحْذُوفِ، فَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنْهُمْ إلى إضمارِ فِعْلٍ يُشْبِهُ الفِعْلَ الّذِي يُرادُالأخْذُ والشُّرُوعُ فِيهِ، كأنّهُ إذَا أُرِيدَ الشُّرُوعُ فِي الكِتابَةِ أُضْمِرَ الفِعْلُ(أَكْتُبُ)، وإذَا أُرِيدَالشُّرُوعُ فِي القِرَاءَةِ أُضْمِرَ الفعلُ(أَقْرَأُ)، وإذَا أُرِيدَ الأَكْلُأوالشُّرْبُأُضْمِرَ(آكُلُ) و(أَشْرَبُ)(4). وهذَا أجْوَدُ؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ الْمُنَاسَبَةِ أَوْلَى مِنْ إهْمَالِهَا، وَلِأَنَّ اسْمَ اللَّهِ أَهَمُّ مِنَ الْفِعْلِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ من الفِعْلِ؛ ولأنّ تقديمَ الاسمِ هَهُنا- كما يَرَى الزَّمخْشَري- يُفيدُ اخْتِصَاصَ اسْمِ اللَّهِ- عَزّ وَجَلَّ- بالابْتِداءِ؛ لأنّهُ وَقَعَ ردًّا عَلَى الكَفَرَةِ الّذِينَ كانُوا يَبْدَؤُونَ بأسْمَاءِ آلِهَتِهِمْ، كَقَوْلِهِمْ: بِاسْمِ اللَّاتِ، بِاسْمِ العُزَّى(5)، ولأنَّ تَقْدِيمَ ذِكْرِ اللهِ أَدْخَلُ فِي التَّعْظِيمِ، ولأنَّ مَا هُوَ السَّابِقُ فِي الوُجُودِ يَسْتَحِقُّ السَّبْقَ فِي الذِّكْرِ(6).

وأجازَ بَعضُ النّحاةِ، ومِنْهُمْ بَدْرُ الدّينِ الدَّمَامينيّ(ت827ه)، أنْ تَكونَ البَاءُ في(باسمِ اللهِ) مُتَعَلِّقَةً بِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ، والتقديرُ: مُتبرِّكًا باسمِ اللهِ أبتَدِئُ كذَا(7)، ومِثْلُ هذَا مَا أجازَهُ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ(ت702ه) في قولِ النَّبي(ﷺ): «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورسُولِهِ» (8)، على تقدير: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ نِيَةً وقَصْدًا، فَهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِهِ حُكْمًا وشَرْعًا(9).

وردَّ بدرُ الدّينِ الزّرْكَشيُّ هذا التَّقْدِيرَ؛ لأنّ المُقَدَّرَ حِينئذٍ يكونُ حَالًا مُبَيّنَةً، ولا يَجُوزُ حذْفُهَا، وأيّدَ موقِفَهُ هذا برأي أبي عليّ الرُّنْديّ،فَقَالَ: «ولِهَذَا مَنَعَالرُّنْدِيُّ في(شَرْحِ الجُمَلِ) جَعْلَ(باسمِ اللهِ) مُتعَلِّقًا بحَالٍ مَحْذُوفَةٍ، أيْ: أبْتَدِئُ مُتَبَرِّكًا، قالَ: لأنّ حَذْفَ الحَالِ لا يَجُوزُ»(10). أي: إنّ أبا علي الرُّنْديّ جَعَلَ مُتعلَّقَ الباءِ في (باسمِ اللهِ) فِعْلًا محذُوفًا تقديرُه(أبتَدئُ) مُقَدَّمًا، وذلِكَ كمَا قَدَّرَهُ الكُوفِيُّونَ وبعضُ البَصْرِيّينَ، ورفَضَ أنْ يكُونَ المُتعلَّقُ حالًا محذُوفَةً تقديرها(مُتبَرِّكًا)؛ لأنّ حَذْفَ الحالِ في نحوِ ذلِكَ لا يَجُوزُ، لأنّها حَالٌ مُبيّنَةٌ دلّتْ على كوْنٍ خاصٍّ لا كَوْنٍ عامٍّ، وحَذْفُ الكَوْنِ الخَاصِّ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ لا يَجُوزُ.

- **عَلامَةُ إعْرَاب الأسماء السِّتَّة**

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِيمَا تُعْرَبُ بِهِ الأسمَاءُ السِّتَّةُ، ولَهُمْ في ذلِكَ عَشْرَةُ مَذَاهِبَ:

المذهبُ الأوّلُ:الأسماءُ السِّتّةُ فِيهَا إعْرَابٌ لَفْظِيٌّ بِالحُرُوفِ، وهي نائبةٌ عَنِ الحرَكاتِ، أيْ: إنّ الحُرُوفَ الثّلاثَةَ (الألِف والوَاو والياء) في الأسماءِ السِّتّةِ هي حُرُوفُ إعْرَابٍودَالّةٌ علَيْهِ. وهذامَذْهَبُ قُطْرُب(11)، والزّيَادِيّ(12)، وابنِ

---

(2) يُنظر الخلاف بين البصريين والكوفيينَ في مُتعلَّق الباء في البسملةِ: إعراب القرآن للنحاس14/1، 166، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي99/1، ومشكل إعراب القرآن لمكي66/1، والنكت في القرآن لابن فضال المُجاشعي103-104، والتبيان في إعراب القرآن3/1، وتفسير القرطبي99/1، والمجيد في إعراب القرآن المجيد(ج1 تح الضامن)24.

(3) المُجيد في إعراب القرآن المجيد(ج1 تح الضامن)24.

(4) يُنظر: النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي104.

(5) يُنظر: الكشاف2/1.

(6) يُنظر: تفسير الرازي99/1.

(7) يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد37/1.

(8) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده303/1 رقم168، 393/1 رقم300، والبخاري في صحيحه20/1 رقم54، 145/3رقم2529، 56/5رقم3898، وغيرها.

(9) يُنظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد26.

(10) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي5/2. ويُنظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح27/1، وإرْشَادُ السَّاري لِشرح صَحِيح البخَاري149/1. وذكر المُرابِطُ الدلائيّ(ت1089ه) في نتائج التحصيل102/1، خلاف هذا عنْ أبي علي الرُّنْدي، وما ذكره وهمٌ .

(11)رأي قُطرب في: ارتشاف الضرب837/2.

(12)رأي الزيادي في: شرح المفصل لابن يعيش153/1. ورأيه هذا، ورأي قُطرب، والزجاجي، وهشام في: ارتشاف الضرب837/2.

جنّي(13)، والزَّجّاجِيّ(14)، وهِشَام بن معاويةَ في أحَدِ قولَيْهِ(15)، وجامِعِ العُلُوم البَاقُوليّ(16)، وابنِ الخَشّابِ(17)، وابنِ هِشَام الأنْصَاريّ(18). واختارَهُ ابنُ بابشاذ(19)، ونَسَبَهُ إلى صاحِبِ الكِتَاب(سيبويه).

المذهبُ الثاني: الأسماءُ السِّتّةُ فِيهَا إعْرَابٌ لَفْظِيٌّ بالحَرَكاتِ فَقَطْ، وهي الحَرَكَاتُ التي قَبْلَهَذِهِ الأحْرُفِ الثّلاثةِ، والأحرُفُ إشْبَاعٌ. وهذا مذهَبُأبي عُثمانَ المَازِنيّ، وأصْحَابِهِ(20)، واختارَهُ الزّجّاجُ(21).

المـذهبُ الثّالـثُ: الأسْـمَاءُ السِّـتّةُ فِيهَـا إعْـرَابٌ مَعْنَـوِيٌّ، فَهِـي مُعرَبَـةٌبالتغيُّرِ والانْقِـلابِ فـي حَـالتَي النَّصْـبِ والجَـرّ، وعَدَمُ ذَلِكَ في حَالَةِ الرّفْعِ. وهذا مذهبُ أبي عُمرَ الجَرْميّ(22)، وهِشَامِ بنِ معاويَةَ في أحَدِ قَوْلَيْهِ(23).

المـذهبُ الرّابـعُ: الأسـماءُ السِّـتّةُ فِيهَـا إعْـرَابٌ لَفْظِـيٌّ بالحَرَكـاتِ التـي قبـلَ هـذهِ الأحرُف،وهـيَ منقُولَـةٌ مِـنَ هذهِالأحرُفِ،وسَـلِمَتِ الـوَاوُ فـي الرّفْـعِ لِوُجُـودِ التّجَـانُسِ، وانْقَلَبَـتْ فِـي غَيْـرِهِ بِمُقْتَضَـى الإعْـلالِ. وهـذا مـذهَبُ أبـي الحَسَـنِ الرَّبَعِيّ(24).

المـذهبُ الخـامسُ: الأسْـمَاءُ السِّـتّةُ فِيهَـا إعْـرَابٌ لَفْظِـيٌّ بالحَرَكـاتِ التـي قَبْـلَ هـذِهِ الأحـرُفِ، ولَيْسَـتْ مَنْقُولـةً،بَلْ هـيَ الحَرَكـاتُ التـي كانـتْ لَهَـا قَبْـلَ أنْ تُضَـافَ، فَثَبَتَـتْ. وهـذا مـذهَبُ جماعَـةٍ مـن المُتـأخِّرِينَ، ومـنهمُ الأعْلَـمُ الشّـنْتَمَريّ، وتلمِيـذُهُ ابنُ أبي العَافِيَة(25).

المـذهبُ السّـادِسُ: الأسـماءُ السِّـتّةُ فِيهَـا إعْـرَابٌ لَفْظِـيٌّ مِـنْ مَكَـانَينِ: بالحَرَكـاتِ والحُـرُوفِ مَعًـا. وهـذا مَذْهَبُالكوفيّينَ(26). وهَذا لا نَظيرَ لَهُ.

المـذهبُ السّـابِعُ: الأسـماءُ السِّـتّةُ جَمِيعُهـا مُعْرَبَـةٌ بِحَركـاتٍ مُقَـدّرَةٍ فـي الحُـرُوفِ، وأُتْبِـعَ فِيهـا مَـا قَبْـلَ الآخِـرِ للآخِـرِ، أيْ: إنّ الحُـرُوفَ الثّلاثَـةَ فـي الأسـماءِ السِّـتّة، هـي حُـرُوفُ إعْـرابٍ، ولَيْسَـتْ دَلائِـلَ إعْـرابٍ، وهـذَا مَـذْهَبُ أبـي علـي الفَارِسِـيّ(27)، وابـنِ الـوَرّاقِ(28)، وجُمْهُـورُ البَصْـرِيّينَ، وصَـحّحَهُأبُو البَقَـاءِ العُكبَـريّ، وابـنُ عُصـفُور، وأبـو علـي الشّلَوبين، وابنُ مالِكٍ، وأَبُو حَيّانَ، وابْنُ عَقِيلٍ، ونَاظِرُ الجَيْشِ،وغَيْرُهُمْ مِنَ المُتَأخِّرِينَ(29).

وعَـزَا كَثِيـرٌ مِـنَ النُّحَـاةِ هـذا المَـذْهَبَ إلـى سِـيبَوَيْهِ(30)، إلّا أنّ سِـيبَوَيْهِ لـيسَ لَـهُ مَـذْهَبٌ صَـرِيحٌ فـي إعْـرَابِ الأسـماءِ السّـتّةِ، وكـانَ مَذهبُـهُ الصّـريحُ فـي إعـرابِ المُثَنّـى وجَمْـعِ المُـذَكّرِ السّـالِمِ، إذْ ذَهَـبَ فِيهِمَـا إلـى أنّ الأحـرُفَ الثلاثـةَ(الألِفَ والـوَاوَ واليَـاءَ) هـي حُـرُوفُ إعرابٍ(31)؛ ولِـذَا يَبْـدُو أنّ هـؤلاءِ النُّحـاةَ قاسُـوا رأيَـهُ فـي الأسـماءِ السّـتّةِ علـى رَأْيِـهِ فـي المُثنّـى وجَمْعِ المذكّرِ السالِمِ.

وقَوْلُ سيبَويه: «حُرُوفُ إعراب» يَحتَمِلُ مَعْنَيين:

المعنَـى الأوّل: أنّ الأحـرفَ الثّلاثـةَ (الألِـف والـوَاو واليَـاء) فـي المُثَنّـى وجَمْـعِ المُـذَكّرِ السّـالِمِ هـي بِمَنْزِلَـةِ الـدّالِ مِنْ(زَيْـدٍ)، فيكـونُ الإعْـرَابُ مُقـدَّرٌ فِيهـا كَمَـا يُقـدّرُ فـي الأَسْـمَاءِ المَقْصُـورةِ، فـي حالَـةِ الرَّفْـعِ تُقـدّرُ الضّـمّةُ فـي الألـفِ والـواوِ، وفي حالَةِ النّصْبِ والجَرّ تُقدَّرُ الفَتْحَةُ والكَسْرَةُ في اليَاءِ. وهَذَا الّذِي قَصَدَهُ هَؤُلاءِ، فقاسُوا عليهِ رَأيَهُ في الأسماءِ السِّتّةِ.

والمعنَـى الثّـاني: أنّ هَـذِهِ الأَحْـرُفَ الثّلاثَـةَ(الألِف والـوَاو واليَـاء) هِـيَ بِمَنْزِلَـةِ حرَكَـةِ الـدّالِ من(زَيـد)، فتَكـونُ هَـذِهِ الأَحْـرُفُ علامـاتِ إعـرابٍ نائبَـةً عَـنِ الحَرَكـاتِ؛ ولِـذا عَـزَا بعضُـهُمْ كـابنِ بابشَـاذ(32)- إلـى سِـيبَوَيْه القَـوْلَ بـأنّ الأحْـرُفَ الثّلاثَـةَ(الألِف والـوَاو واليَـاء) فـي الأسـماءِ السّـتّةِ هـي حروفُـإعْرَابٍ دَالّـةٌ عَلَـى الإعْـرَابِ، أيْ: إنّ الأسْـمَاءَ السِّـتّةَ فِيهَـا

([13])يُنظر: اللمع في العربية18، والخصائص318/2.

([14])يُنظر: الجمل في النحو3-5، والإيضاح في علل النحو131.

([15])يُنظر: ارتشاف الضرب837/2.

([16]) يُنظر: شرح اللمع لجامع العلوم تحقيق الحربي91.

([17])يُنظر: المرتجل54، 326.

([18])يُنظر: أوضح المسالك64/1، وشرح شذور الذهب لابن هشام51، وشرح قطر الندى له46.

([19])يُنظر: شرح المقدمة المحسبة121/1، 123.

([20])يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف17/1.

([21])يُنظر: التذييل والتكميل177/1، وتمهيد القواعد256/1.

([22])يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش153/1، والتذييل والتكميل290/1. وهذا عيْنُهُ هو رأي الجَرمي في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم. ينظر: المقتضب153/2، والخصائص75/3.

([23])يُنظر: ارتشاف الضرب837/2.

([24])يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف17/1، وشرح المفصل لابن يعيش153/1.

([25])رأيهما في ارتشاف الضرب837/2-838، والتذييل والتكميل177/1، وتمهيد القواعد255/1.

([26])يُنظر: المقتضب155/2، ومجالس العلماء للزجاجي252، والإنصاف في مسائل الخلاف17/1. وهذا قول الفراء في: التبيين عن مذاهب النحويين194، واللباب في علل البناء والإعراب93/1. وهو قول الكسائي والفراء في: ارتشاف الضرب838/2، والتذييل والتكميل177/1.

([27])يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه28/1. وذكر العكبري أنّ أبا علي وأصحابه يرونَ أنَّ هذه الحُروفَ هي حروفُ الإعرابِ ودَوَالُّ على الإعرابِ، وليسَ فيها إعراب مُقَدَّر. يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين194، واللباب في علل البناء والإعراب88/1.

([28])يُنظر: علل النحو لابن الوراق150.

([29]) يُنظر: اللباب في علل البِناء والإعراب94/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور122/2، وشرح المقدمة الجزولية الكبير356/1، وشرح التسهيل لابن مالك48/1-49، وارتشاف الضرب836/2، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل44/1، وتمهيد القواعد256/1.

([30]) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين193، وشرح المفصل لابن يعيش153/1، وشرح التسهيل لابن مالك49/1، وشرح التسهيل للمرادي94، وتمهيد القواعد253/1، 256، وهمع الهوامع136/1.

([31]) يُنظر: الكتاب17/1-18، وشرحه للسيرافي128/1-129، والتعليقة على كتاب سيبويه27/1.

([32])يُنظر: شرح المقدمة المحسبة123/1.

إعْرَابٌ لَفْظِيٌّ بِالحُرُوفِ، وهي نائبةٌ عن الحركاتِ، كما هُوَمذهبُ قُطْرُب، والزِّيَادِيّ، ومَنْ وافَقَهُمَا.
المَـذْهَبُ الثـامِنُ والتاسِـعُ: قـالَ الأخفشُ: إنّ هـذه الأحـرُفَ دلائـلُ إعـرابٍ(33). وقـد اختُلِـفَ فـي تفسـيرِ قولِـهِ هـذا علـى قَولَيْنِ(34):
فقـالَ ابـنُ السّـرّاج وابـنُ كيْسـانَ: مَعْنَـاهُ أنّـالحروفَ الثلاثـةَ فـي الأسـماءِ السّـتّةِ حُـرُوفُ إعـرابٍ، ولا إعْـرَابَ فِيهَـا، لا ظَاهِرَ ولا مُقَدَّرَ، فتكونُ بهذا التّقْدِيرِ دَلائِلَ إعْرَابٍ. وهَذَا قَوْلٌ ظاهِرُ الفَسَادِ؛ إذْ لا يَكُونُ شَيْءٌ مُعْرَبٌ، ولا إعْرَابَ فِيهِ.
وقـالَ أبـو إسْـحَاقِ الزّجّـاجُ،وأبو سَـعِيدٍ السّـيرَافِيُّ: مَعْنَـاهُ أنّ الأسْـمَاءَ السّـتّةَ فِيهَـا إعْـرَابٌ لَفْظِـيٌّ بالحَرَكـاتِ فَقَـط، وهـي حَرَكَاتٌ مُقَدّرَةٌ في الحُرُوفِ التي قَبْلَ حُرُوفِ العِلّةِ، ومنَعَ مِنْ ظُهورِهاكونُ حرُوفِ العِلّةِ تطلُبُ حَرَكاتٍ مِنْ جِنسِهَا.
المَـذْهَبُ العاشِـرُ: وفِيـهِ تَفْصِـيلٌ فـي إعْـرَابِ الأسْـمَاءِ السّـتّةِ، فَـ(فُوك، وذُو مَـالٍ) مُعْرَبَـانِ بِحَركـاتٍ مُقَـدّرَةٍ فـي الحُـرُوفِ، والأرْبَعَـةُ البَاقِيَـةُ(أبُوكَ، وأخُـوكَ، حَمُـوكَ، وهَنُـوكَ) مُعْرَبَـةٌ بِـالحُرُوفِ. وهـذا مـذهَبُ أبـي عَلِـيّ الرُّنْـدِيّ[35]، ويُعْـزَى إلى شَيْخِهِ السُّهيليّ(36).
وهَـذِهِ المَـذَاهِبُ- مـا عَـدَا مَـذهبَ جُمهُـورِ البَصْـرِيّينَ- قَـدْ رَدَّهَـا كَثِيـرٌ مِـنَ النُّحَـاةِ، لِعَـدَمِ جَرَيانِهـا علـى الأُصُـولِ، ومِنْهَـا مَـذهبُ أبـي علـيّ الرُّنْـديّ؛ فَقَـدْ رُدَّ بـأنّ الإعـرابَ زائِـدٌ علـى الكلَمَـةِ، فيـؤدّي إلـى بقاءِ(فِيـكَ، وذِي مَـالٍ) علـى حَـرْفٍ واحِـدٍ وَصْلًا وابْتِداءً، وهُمَا مُعْرَبَانِ، وذلِكَ لا يُوجَدُ إلاّ شُذُوذًا(37).
وأمّـا مَـذْهَبُ جُمْهُـورِ البَصْـرِيّينَ فَهُـوَ أقْـوَى هَـذِهِ المَـذَاهِبِ وأصَـحُّهَا؛ لِخُرُوجِـهِ علـى القِيَـاسِ، ومُوَافَقَتِـهِ لِلأُصُـولِ(38)، وذلِـكَ أنَّ الحُـرُوفَ الثّلاثَـةَ فـي الأسـماءِ السّـتّةِ، هـي حُـرُوفُ إعْـرَابٍ، ولَيْسَـتْ دَلائِـلَ علَـى الإعْـرَابِ، فَتَكـونُ الأسماءُ السّتّةُ مُعْرَبَـةً بِحَرَكـاتٍ مُقَـدّرَةٍ فِـي الْحُـرُوفِ، وأُتْبِـعَ فِيهَـا مَـا قَبْـلَ الآخِـرِ للآخِـرِ. فَـإذَا قُلْـتَ: قَـامَ أَبُـوكَ، فَأَصْـلُهُ(أَبَوُكَ)، فَأُتْبِعَـتْ حَرَكَـةُ البَاءِلحَرَكَـةِ الـوَاوِ، فَقِيـلَ: أَبُـوك، ثُـمَّ اسْـتُثْقِلَتْ الضّـمّةُ عَلَـى الـوَاوِ، فَحُـذِفَتْ، فصـارَ(أَبُوكَ)، وَإذَا قُلْـتَ: رَأَيْـتُ أَبَـاكَ، فَأَصْـلُهُ(أَبَوَكَ)، تَحَرّكَـتِ الـوَاوُ،وانْفَتَحَ مَـا قَبْلَهَـا، فَقُلِبَـتْ أَلِفًـا، وَإذَا قُلْـتَ: مَـرَرْتُ بِأَبِيـكَ، فَأَصْـلُهُ(أَبَوِكَ)، ثُـمَّ أُتْبِعَـتْ حَرَكَـةُ البَاءِلحَرَكَـةِ الـوَاوِ، فَصَـارَ (أَبِـوكَ)، فَاسْـتُثْقِلَتْ الكَسْـرَةُ عَلَـى الـوَاوِ، فَحُـذِفَتْ، فَسُـكِّنَتْ الـواوُ، وَقَبْلَهَـا كَسْـرَةٌ، فَانْقَلَبَـتْ يَـاءً، فَصَـارَتْ(بِأَبِيكَ).فَحَرْفُ اللّـينِ الّـذي هُـو حَـرْفُ الإعْـرَابِ فـي الأسـماءِ السّـتّةِ يَنْقَلِـبُ بِحَسَـبِ الحَرَكَـةِ الّتـي تَجِـبُ لَـهُ، وحَرَكَـةُ مَـا قَبْلَـهُ مُتْبَعَـةٌ لَـهُ، وهَـذَا الاتّبَـاعُ نَظِيـرُهُ فِي(امْـرِئٍ وابْـنِمِ) عَلَـى أَحَـدِ اللُّغَتَـيْنِ فِيهِمَـا، فَنَقُـولُ: (هَـذَا ابْـنُمْ وامْـرُؤٌ)، و(رَأَيْـتُ ابْنَمَـا وامْـرَءًا)، و(مَـرَرْتُ بِـابْنِمٍ وامْـرِئٍ)؛ ومِـنْ ثَـمَّ اسْـتَدَلَّ ابـنُ عُصْـفُورٍ، وابـنُ مالِـكٍ لِهَـذَا المَـذْهَبِ مِـنْ جِهَـةِ القِيَـاسِ بِـأَنَّ أصْـلَ الإعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُقَدّرَةٍ، فَإذَا أُمْكِنَ التَّقْدِيرُ مَعَ وُجُودِ النَّظِيرِ لَمْ يُعْدَلْ عَنْهُ(39).

- النائِبُ عَنِ الفَاعِلِ بعدَ الفِعْلِ اللّازِمِ إذَا تلاهُ جارٌّ ومَجْرُورٌ

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في النّائبِ عنِ الفَاعِلِ بعدَ الفِعْلِ اللّازِمِ إذا تلاهُ جارٌّ ومَجْرُورٌ:
فـذَهَبَ جُمْهُـورُ البَصْـرِيّينَ إلـى أَنّ المَجْـرُورَ بحـرفٍ يَنـوبُ عَـنِ الفَاعِـلِ بعْـدَ الفِعـلِ الـلّازِمِ المَبْنِـيّ للمَجْهُـولِ(40)، سَـوَاءً أَكَـانَ الفِعْلُلازِمًـا لِلْبِنَـاءِللْمَجْهُولِ أَمْ لَا،والمُـلازِمُ للمَجْهُـولِ نَحْـو قولِـهِ تعـالَى: ﴿وَلَمَّـا سُـقِطَ فِـي أَيْـدِيهِمْ﴾ [الأعراف:149]، وغيـرُ المُـلازِمِ للمَفْعُـولِ، نَحْـوُ قَوْلِـكَ: سِيرَ بِزَيْـدٍ؛ لأنّ المَجْـرُورَ بِـالحَرْفِ مَفْعُـولٌ بِـهِ مَعْنًـى، مـعَ حُصُـولِ الفائدةِ بتخصيصِ المَجْرُورِ، فَصَحَّتْ نِيَابَتُهُ عَنِ الفَاعِلِ.
وذَهَـبَ الكِسَـائيُّ وهِشَـامُ بـنُ مُعاويـةَ إلـى أنَّالنّائـبَ عـنِ الفاعِـلِ، فـي نحـوِ ذلِـكَ، هُـوَ ضَـمِيرٌ مُـبْهَمٌ مُسْـتَتِرٌ فـي الفِعْـلِ مُحْتَمَـلٌ أنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيهِ الفِعْلُ مِنْ ضَمِيرِ مَصْدَرٍ، أوْ ظَرْفِ زَمَانٍ، أوْ ظَرْفِ مَكَانٍ(41).
وذهبَ ابنُ مَالِكٍ ومنْ وافقَهُ إلى أنّ الجَارَّ والمَجْرُورَ يَقُومُ مَقَامَ الفَاعِلِ، فَيَكُونَانِ مَعًا في مَوْضِعِ رَفْعٍ(42).
وذَهَبَأَبُو عَلِيّ الرُّنْدِيُّ- مُتابِعًا ابنَ دَرَسْتُوَيْهِ، وشيخَهُ السُّهَيْلِيَّ- إلى أنّ المَجْرُورَ بِالحَرْفِ لا يَكونُ نائبًا عَنِ الفَاعِلِ، وإنّما النّائبُ هُوَ ضَمِيرُ المَصْدَرِ المَفْهُومُ مِنَ الفِعْلِ، المُسْتَتِرُ فِيهِ[43]، والتّقْدِيرُ: ولَمّا سَقَطَ هُو، أيْ: السُّقُوطُ، وسِيرَ هُوَ، أيْ: السَّيْرُ، واستَدَلَّ هؤلاءِ بما يأتي:
– أنَّ المَجْرُورَ لا يُتْبَعُ عَلَى مَحَلِّهِ إذَا نابَ عَنِ الفَاعِلِ بِالرّفْعِ، فَلَا يُقَالُ: مُرَّ بِزَيْدٍ الظَرِيفُ، ولا ذُهِبَ إلى زَيْدٍ وعَمْرٍو، بِرَفْعِ التَّابِعِ فِيهِمَا، ولَوْ كَانَ المَجْرُورُ نائبًا عَنِ الفَاعِلِ لَجَازَ فِيَ تَابِعِهِ الرَّفْعُ، كَمَا جَازَ الرّفْعُ في تَابِعِ الفَاعِلِ المَجْرُورِ بِالمَصْدَرِ.

([33])يُنظر: علل النحو لابن الوراق165. وهذا مذهَبُ السُّهيلي في: نتائج الفكر78، إذْ قالَ: الأمْرُ فِيهَا عِنْدِي أنَّهَا عَلامَاتُ إعْرَابٍ، ولَيْسَتْ حُرُوف إعْرَابٍ.
([34])يُنظر: التذييل والتكميل178/1، وتمهيد القواعد258/1، ونتائج التحصيل313/1.
([35]) يُنظر: شرح ألفية ابن معط لأبي جعفرٍ الرعيني(السفر الأول)248، والتذييل والتكميل178/1، وشرح التسهيل للمُرادي96.
([36]) يُنظر: المصادر السابقه نفسها. وفي نتائج الفكر78، مذهبُ السُّهيلي مُخالِفٌ لِهَذا؛ إذْ قالَ: الأمْرُ فِيهَا عِنْدِي أنَّهَا عَلامَاتُ إعْرَابٍ، ولَيْسَتْ حُرُوف إعْرَابٍ.
([37])يُنظر: التذييل والتكميل181/1، وتمهيد القواعد256/1، وشرح التسهيل للمرادي95، 96، ونتائج التحصيل309/1.
([38])يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور122/1، واللباب في علل البناء والإعراب94/1. وعَزَا أبُو البقاء هذا المذهبَ إلى سيبويه.
([39])يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور122/1، وشرح التسهيل لابن مالك48/1.
([40]) يُنظر: ارتشاف الضرب1336/3، والتذييل والتكميل225/6، وشرح التسهيل للمرادي409.
([41]) يُنظر: ارتشاف الضرب1336/3، وشرح التسهيل للمرادي410.
([42]) يُنظر: التسهيل77، وشرحه لابن مالك124/2، وشرح الألفية لابن الناظم169.
([43]) يُنظر: ارتشاف الضرب1325/3، والتذييل والتكميل228/6، وأوضح المسالك119/2.

– وأنّ المَجْرُورَ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، نحو قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[الإسراء:36]، فَلَوْ كَانَ(عَنْهُ) هُوَ النَّائِبُ لَمَا تَقَدّمَ عَلَى عَامِلِهِ، وهُو(مَسْؤُولًا)، والفَاعِلُ لا يَتْقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، فَنَائِبُهُمثلُهُ؛ إذْ لا يَتَقَدّمُ الفَرْعُ إلّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ الأَصْلُ.

– وأنّ المَجْرُورَ إذَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأ، وكُلُّ شَيْءٍ يَنُوبُ عَنِ الفَاعِلِ، فَإنّهُ إذَا تَقَدّمَ كَانَ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: الزَّيْتُ كِيلَ، ورَمَضَانُ صِيمَ، وضَرْبٌ شَدِيدٌ ضُرِبَ، كَمَا أنّ الفَاعِلَ إذَا تَقَدّمَ كَانَ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ.

– وأنّ الفِعْلَ لا يُؤَنّثُ لِلْمَجْرُورِ المُؤَنَّثِ إذَا نَابَ عَنِ الفَاعِلِ فِي نَحْوِ: مُرَّ بِهِنْدٍ، وكُلُّ مُؤَنَّثٍ يَنُوبُ عَنِ الفَاعِلِ، فَإنّ الفِعْلَ يُؤَنّثُ لَهُ، نَحْوُ: ضُرِبَتْ هِنْدُ.

وأمّا الجُمهُورُ فقدِ اسْتَدَلُّوا بِما ورَدَ في لِسَانِ العَرَب،نَحْوُ: (سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرًا) بِالنّصْبِ، فَأنَابُوا المَجْرُورَ منابَ الفاعِلِ، ولَمْ يُنِيبُوا المَصْدَرَ؛ لأنّهُ مُبْهَمٌ، وأبْقَوْهُ مَنْصُوبًا، ولَوْ أنَابُوهُ لَرَفَعُوهُ، وإذَا لَمْ يَنُبِ المَصْدَرُ الظّاهِرُ مَنابَ الفاعِلِ، فَضَمِيرُهُ أَوْلَى بِالمَنْعِ؛ لِكَوْنِهِ أَشَدَّ إبْهَامًا مِنْهُ، وأمّا كَوْنُهُ يَرْجِعُ إلى مَعْهُودٍ، فَالأَصْلُ عَدَمُهُ[44].

– عامِلُ النّصْبِ في المُسْتَثْنَى بِإلّا

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فيناصبِ المُسْتَثْنَى بِإلّا على عِدّةِ مذاهبَ:

المذهبُ الأوّل: مذهَبُ سِيبَوَيه، أنّ ناصبَ المُسْتَثْنَى، في نَحْوِ: (أَتَانِيَ القَوْمُ إلَّا زَيْدًا)، هُوَ مَا قَبْلَهُ مِنَ الكلامِ، إذْ قَالَ: « فَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، كَمَا عَمِلَ العِشْرُونَ فِي الدِّرْهَمِ، حِينَ قُلْتَ: لَهُ عِشْرُونَ دِرْهَمًا»[45].

وَقَوْلُ سيبويه هذا يَحتَمِلُ أنْ يكونَ ناصبُ المُستثْنَى هُو الفعلَ قبلَ (إلّا)، أو(إلّا) وحدَها، أو الفعلَ وإلّا مَعًا؛ ولذا اختَلَفَ النُّحَاةُ في فَهْمِ عِبَارَةِ سِيبَوَيْه، وتَفْسِيرِها، ومِنْ ثَمَّ تَعَدّدتِ الآراءُ المَنْسُوبَةُ إليهِ في المَسْألةِ، كما يأتي:

أَحَدُها:وَهُو مَا اخْتَارَهُ أبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ[46]، أنّ ناصبَ المُسْتَثْنَى هُو مَا قَبْلَ (إلَّا) مِنْ فِعْلٍ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَدَّى إلَيْهِ بِوَاسِطَةِ(إلَّا)، فَقَالَ: « والَّذِي يُوجِبُهُ القِياسُ والنَّظَرُ الصَّحِيحُ أَنْ تَنْصِبَ زَيْدًا[47] بِالفِعْلِ الَّذِي قَبْلَ (إلّا)، وذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ يَنْصِبُ كُلَّ مَا تَعَلّقَ بِهِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الفَاعِلِ بِهِ».وهَذَا مَذْهَبُ ابنِ جِنّي في أحَدِ قولَيْهِ[48]، وابنِ الوَرَّاقِ[49]، وعَزَاهُ ابنُ الخَشّابِ إلى سيبويه ومَنْ تابَعَهُ[50].

وثانيها: وهو ما اختارَهُ ابنُ عُصفُور[51]، أنّ المُستَثْنَىنْصَبُ عَنْ تَمَامِ الكَلامِ،وهذا يُفْهَمُ أيْضًا مِنْعبارة سِيْبَوَيْه السابقَةِالَّتِي ظاهرُها أنّ المُسْتَثْنَى انْتَصَبَ بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ علَى التَشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، كَمَا انْتَصَبَ(دِرْهَمًا) تَمْيِيزًا، وعَامِلُ النَّصْبِ في التَّمْيِيزِ هُو (عِشْرونَ)؛ لأنَّ الدِّرْهَمَ مِنْ تَتِمَّتِه، وقد شَبَّه سِيْبَوَيْه انْتِصَابَ التَّمْيِيزِ في هذا المَوْضِعِ بالمَنْصوبِ في نحوِ: (هو أَحْسَنُ مِنْك وَجْهًا)،فالوَجْهُ مِنْ تَتِمَّةِ (أَحْسَن) كَما أَنَّ الدِّرْهَمَ كَذلِك،وإذا كانَ الدِّرْهَمُ يَنْتَصِبُ عنْ تمامِ الكلامِ، فالمُسْتَثْنى مثلُهُ.

وثالثُها: وهو ما اختارَهُ ابنُ خَرُوف[52]، وعَزَاهُ إلى سِيبويه، أنّ العامِلَ في المُستَثْنَى هو الفِعلُ الأَوّلُ، أو الابْتِداءُ يَتوسّطُهُ(إلاّ)؛ لأنّ(إلاّ) تُصيّرُ الكلامَ بِمعنَى(غَيْر)، وهي من التّوابِعِ، فَعمِلَ الفِعْلُ في الاسمِ المنصُوبِ كما عَمِلَ في (غيرِ).

ورابعُها: وهُو مَا اختارَهُ ابنُ مالِكٍ[53]، وفُهِمَهُ من كلامِ سِيبويه، أنّ ناصبَ المُسْتَثْنَى هُو (إلّا)نفسُهَا، ولَيْسَ الفِعْلُ، قالَ: « فَحَاصِلُ كلامِ سِيبويه أنّ(إلّا) هِيَ النّاصِبةُ لِمَا اسْتُثْنِيَ بِهَا، إذَا لَمْ يَكُنْ بَدَلًا ولَا مَشْغُولًا عَنْهَا بِمَا هُو أَقْوَى، ومَنْ نَسَبَ إلَيْهِ خِلَافَ هَذَا، فَقَدْ تَقَوّلَ أَوْ غَلِطَ فِيمَا تَأَوَّلَ. وَاسْتدلَّ على ذلِكَ بِأَنَّهَا مُخْتَصَّة بِدُخُولِهَا على الِاسْم وَلَيْسَت كجزء مِنْهُ، فَعمِلَتْ فِيهِ كـ(إنّ) و (لَا) التّبْرِئَة».

وخامسُها: وهُوَ مَا اختارَهُ ابنُ بابشاذ[54]، وأبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِيّ[55]، وابنُ إيَاز[56]، وعَزَاهُ ابنُ بابشاذ، وابنُ

([44]) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح1/423.

([45]) الكتاب2/330-331. ويُنظر فيه أيضًا: ص310.

([46]) شرح كتاب سيبويه له3/60.

([47]) في نحو: أَتَاني القَوْمُ إلّا زيدًا.

([48]) يُنظر: الخصائص2/384.

([49]) يُنظر: علل النحو396.

([50]) يُنظر: المرتجل186.

([51]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي له1/254.

([52]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي له2/958.

([53]) يُنظر: شرح التسهيل2/273.

([54]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة2/322. ونسبه ابنُ بابشاذ في شرح جمل الزجاجي434: إلى المُحقّقِين من المُتقدّمينَ والمتأخّرينَ.

([55]) يُنظر: أسرار العربية188.

الخَبّازِ، وابنُ يعيش، إلى سِيبَوَيْه[57]، أنّ ناصبَ المُسْتَثْنَى هو الفِعْلُ بِوَساطَةِ(إلّا)، قِيَاسًا على الْمَفْعُولِ مَعَهُ؛ فَإِنّ نَاصِبَهُهو الفِعْلُ بِوساطَةِ وَاوِ المَعِيّةِ. وهذا مذهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، ومنهُمْ ابنُ السَّرّاجِ، والرُّمّاني، وأبو علي الفارسيّ، والزمخشريّ، وابنُ الخشّاب، وابنُ الحاجِب، وأبو البَقَاءِ العُكبَري، وابنُ البَاذِشِ[58]، إلاّ أنَّ ابْنَ البَاذِشِ قاسَهُ على الظُّرُوفِ، فَكَمَا أنَّ الفِعْلَ يَصِلُ إلى الظّرْفِ المُخْتَصِّ بِحَرْفِ الجَرِّ، فَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ(إلّا) بِمَنْزِلَتِهِ، فَلا يَصِلُ الفِعْلُ إليهِ إلّا بِوَسَاطَتِهَا[59].

واخْتَارَ أَبُو عليّ الرُّنْدِيُّ[60]هذا الرّأيَ،ولعلّهُ ذهبَ إلى هَذَا تَبَعًا لفَهْمِهِ لكلامِ سِيبَويه؛ إذْ كانَ مِنَ المُدَاومِينَ على قِرَاءَتِهِ وإقْرَائِهِ؛ بِشَهَادَةِ شيخِهِ أبي القاسِمِ السُّهَيْليّ؛ إذْ قالَ للإمَامِ المَنْصُورِ يعقوبَ بنِ يُوسُفَ بنِ عبدِ المُؤْمِنِ(ت595هـ):«هُو أَقْعَدُ لِكِتَابِ سِيبَوَيْه منَّا» [61].

والمذهبُ الثّاني:مَذْهَبُ المُبرّد، إذْ قالَ: « وذَلِكَ لأنّكَ لمَّا قُلتَ: (جَاءَنِي القَوْمُ) وَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أنَّ (زَيْدًا) فِيهِمْ،فَلَمّا قُلتَ: (إلّا زَيدًا) كَانَتْ (إلّا) بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ: لا أَعْنِي زَيْدًا، وأَسْتَثْنِي فيمَنْ جَاءَنِي زَيْدًا، فكانَتْ بَدَلًا مِنْ الفِعْلِ»[62].

وقدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في تَفْسيرِ كَلامِ المُبَرِّدِ كما اختَلَفُوا في تفسيرِ كلامِ سيبويه، ومِنْ ثَمَّ تَعَدّدتِ الآرَاءُ المَنْسُوبَةُ إلى المُبَرِّدِ في ذلك:

أوّلُهَا: عَزَا إليهِ وإلى الزّجّاجِ بعضُ النُّحاةِ -كالسّيرَافيّ وابنِ يَعِيشَ الحلَبيّ وابنِ مالك- أنّ النّاصِبَ للمُسْتَثْنَى هُو(إلّا)؛ لكونِهَا نائبةً وبَدَلًا عن الفعلِ(أَسْتَثْنِي)[63]. وهذَا الأقْرَبُ إلى مفهُومِ كلامِهِ.

وثانِيهَا: عَزَا إليهِ ابنُ الخَشّابِ[64]أنَّ المُسْتَثْنَى مَنْصُوبٌ(بإلّا) نَفْسِهَا، إذَا كانَ مَعْنَاها(أَسْتَثْنِي). وهذا ما عُزِيَ إلى سيبويه أيضًا.

وثالثُها: عَزَا إليهِ ابنُ الضائع[65] أَنَّ المُسْتَثْنَىمَنْصُوبٌبِمَعْنَى الاسْتِثناءِ المَوْجُودُ في(إلّا).

ورابعُها: عَزَا إليهِ آخرُونَ أَنَّ المُسْتَثْنَى مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ بَعْدَ(إلّا) تَقْدِيرُه: أَسْتَثْنِي أو أَعْنِي[66].

وخامسُها: عَزَا إليهِ ابنُ بَابْشَاذ[67]أنّ النّاصِبَ للمُسْتَثْنَى هو مَعْنَى (إلّا)، ومعناها:(أَسْتَثْنِي)، فَكَأنّهُ قالَ: قامَ القَوْمأَسْتَثْنِيزيدًا،وعزَاهُ ابنُ عُصفُور[68]إلى المازِنيّ. وهُو مَرْدُودٌ؛ لأنّ المعاني لا تَعمَلُ إلّا في الظُّرُوفِ والمَجْرُوراتِ والأحْوَالِ، ولا تَعْمَلُ شَيْئًا في المَفْعُولِ بِهِ[69].

والمذهبُ الثّالثُ: مذهبُ الفَرّاء أنّ(إلّا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ(إنَّ ولا)، ثُمّ خُفِّفَتْ(إنَّ)، وأُدْغِمَتْ في (لا)، فأعْمَلُوهَا فِيمَا بَعْدَهَا عَمَلَيْنِ، نَصَبُوا بِهَا في الإيجَابِ اعْتِبَارًا بِـ(إنَّ)، وعَطَفُوا بِهَا فِي النَّفْيِ اعْتِبَارًا بِـ(لا)[70].

والمذهبُ الرّابعُ: مذهبُ الكسائي، وقَدْ حُكِيَ عَنْهُ في هذه المسألَةِ ثلاثَةُ أراءٍ مُختلِفَةٍ، وهي:

أوّلُها: حُكيَ عَنْهُ أنّ المُستَثْنَى مَنْصُوبٌ بِأنّ مُضْمَرةً، فَنَحْوُ: قامَ القَومُ إلاّ زَيْدًا، تأويلُهُ عِندَهُ: قامَ القَوْمُ إلا أنّ زيدًا لَمْ يَقُمْ[71].

وثانِيهَا: حُكيَ عَنْهُ أنّ المُسْتَثْنَى انْتَصَبَ؛ لأنّهُ مُشَبّهٌ بِالمَفْعُولِ[72].

وثالثُها: حُكيَ عنْهُ أنّ المُستَثْنَى انْتَصَبَ؛لمُخَالَفَتِهِ للأَوّلِ[73].

وهَذِهِالآرَاءُلِلنُّحَاةِ في عَامِلِ النّصْبِ في المُسْتَثْنَى-كَمَا نُلاحِظُ- قَدْ سَادَهَا الاضْطِرابُ بِسَبَبِ الإبهامِ في قَوْلَي سيبويه والمُبَرِّدِ، ولاحتِمالِهِمَا لأكْثَرِ من تَفْسِيرٍ، وَقَدِ اعْتُرِضَ على هذه الآراءِ جَميعِهَا[74].

([56]) يُنظر: المحصول في شرح الفصول(رسالة)674، وقواعد المطارحة فيالنحو165-166.

([57]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة2/322، وتوجيه اللمع لابن الخباز215، والغرة المخفية1/288، وشرح المفصل لابن يعيش2/46.

([58])تُنظر آراؤهم بالترتيب في: الأصول في النحو1/281، وشرح كتاب سيبويه للرماني1/496، وكتاب الإيضاح للفارسي175، والمفصل99، والمرتجل184، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب2/540، والتبيين عن مذاهب النحويين401، واللباب في علل البناء والإعراب1/311، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/253، والتذييل والتكميل8/138.

([59])يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/253.

([60]) يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الأول)784، والتذييل والتكميل8/183.

([61]) يُنظر: الإحاطة في أخبار غرناطة2/215.

([62]) المقتضب4/390.

([63])يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي3/61، وشرح المفصل لابن يعيش2/47، وشرح التسهيل2/264. وهذا رأي ابن جني في أحدِ قوليه. يُنظر: الخصائص2/276.

([64]) يُنظر: المرتجل186.

([65]) ينظر: التذييل والتكميل8/200.

([66]) ذكرَ ابنُ مالِك أنّ السيرافيَّ حَكَى هذا عن المبرد. وهو وهْمٌ من ابن مالك. يُنظر: شرح التسهيل2/264، ويقارنُ بما ذكره السيرافي عن المبرد، في: شرح كتاب سيبويه3/61.

([67]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة2/322، وشرح جمل الزجاجي له(رسالة)434.

([68]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي له2/253.

([69]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة2/322، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/253.

([70]) يُنظر: اللامات لأبي القاسم الزجاجي38-39، والإنصاف في مسائل الخلاف1/212، وأسرار العربية188، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ435، وشرح المفصل لابن يعيش2/46، والتبيين عن مذاهب النحويين401.

([71]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي3/61.

([72]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي3/62، والإنصاف في مسائل الخلاف1/212.

([73]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور2/253، والتذييل والتكميل8/200.

([74]) يُنظرمثلًا: شرح المقدمة المحسبة 2/322، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/252-254.

وأقْوَى هذِهِ الآراءِ هُوَ أنّ ناصِبَ المُسْتَثْنَى بـ(إلّا) هو الفِعْلُ بِوَساطَةِ (إلّا)؛ لأنّ لَهُ وَجْهًا مِنَ القياسِ، وهُو قياسُ الشّبَهِ؛ لأنّ المُستثنَى في ذلِكَ يُشبَهُ المَفْعُولَ مَعَهُ مِنْ حَيثُ إنّ نَاصِبَهُهو الفِعْلُ بِوساطَةِ وَاوِ المَعيّةِ. وهُو مَا اخْتَارَهُ أبُو عليّ الرُّنْديُّ، وعليهِ الجُمهُورُ.

- تَوْجِيهُ قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[75]

حَكَى سِيبَوَيْهِ أنّ بَعْضَ النّاسِ نَصَبَ(مِثْلَهُمْ) فِي البيتِ، وجَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ خَبَرِ(مَا) الحِجازيّةِ مُقَدّمًا، ثُمّ اسْتَبْعَدَ، وقالَ: (هَذَا لا يَكَادُ يُعْرَفُ)[76]، إلّا أنّهُ حَكَى مَا سَمِعَ.

وهَذَا التّأْوِيلُ فِي هذِهِ الرّوَايةِ، يُوجِبُ جَوَازَ(مَا قَائِمًا زَيْدٌ)، وأَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا النُّحاةُ البصريُّونَ كالمَازنيّ والمُبرّدِ، ولَمْ يُجِيزُوا نَصْبَ خَبَرِ(مَا) إذَا تَقَدّمَ، قَالُوا: والفَرَزْدَقُمِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَ الخَبَرَ،وهُو مُتَأَخّرٌ بعْدَ(مَا) النّافِيَةِ، فَكَيْفَ إذَا تَقَدّمَ[77].

وخَرّجَ المَازِنِيُّ والمُبَرّدُ نَصْبَ(مِثْلَهُمْ) عَلَى الحَالِ، نحو: فيها قائمًا رَجُلٌ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ،والتّقْدِيرُ: وإذْ مَا مِثْلُهُمْ فِي الوُجُودِ بَشَرٌ، والخَبَرُ المَحْذُوفُ هُوَ العَامِلُ فِي الحَالِ[78].

وهَذَا ضَعِيفٌ؛ لأنّ حَذْفَ خَبَرِ(مَا) لا يُحْفَظُ مِنْ كَلامِهِمْ، ولأنّ (مَا)مَحْمُولَةٌ فِي العَمَلِ عَلَى (لَيْسَ)، وحَذْفُ خَبَرِ (لَيْسَ)قَبِيحٌ، وكَذَلِكَ حَذْفُ خبرِ(مَا) الحِجازيّةِ، ولأنَّ مَعَانِيَ الأَفْعَالِ لا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً[79].

واحْتَجَّ آخَرُونَ لِسِيبَوَيْهِ، ومِنْهُمْأَبُو عَلِيّ الرُّنْدِيُّ[80]، وقَالُوا: إنّ الفَرَزْدَقَ اسْتَعْمَلَ لُغَةَ أَهْلِ الحِجَازِ الّذِينَ يَنْصِبُونَ خَبَرَ(ما) مُؤَخّرًا، ولكنّهُ غَلِطَ؛ لأنّهُ قَاسَ نصْبَ الخبرِ مَعَ التّقْدِيمِ عَلَى نَصْبِهِ مَعَ التّأْخِيرِ[81].

ورُدَّ عَلَى هَؤُلاءِ بِأَنَّ العَرَبِيَّ إذَا جَازَ لَهُ القِيَاسُ عَلَى لُغَةِ غَيْرِهِ، جَازَ لَهُ القِيَاسُ فِي لُغَتِهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إلَى فَسَادِ لُغَتِهِ[82]،أولأنَّ العَرَبِيَّ الفَصِيحَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَغْلَطَ لِسَانُهُ، وَإِنَّمَا الْجَائِزُ غَلَطُهُ فِي المَعَانِي[83].

ورَجَّحَ الأَعْلَمُ مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ؛ إذْ رَأَهُالأَصَحَّ- وَإِنْ كَانَ الفَرَزْدَقُ تَمِيمِيًّا- لأنّهُ أَرَادَ أَنْ يُخَلِّصَ المَعْنَى مِنَ الِاشْتِرَاكِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَو قَالَ فِيهِ: إذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ، بِالرَّفْعِ، لَجَازَ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ(مَا مِثْلُكَ أَحَدًا) إذَا نَفَيْتَ عَنْهُ الإِنْسَانِيّةَ والمُرُوءَةَ، فَإِذَا قَالَ: (مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ) بِالنّصْبِ، لَمْ يُتَوَهَّمْ ذَلِكَ، وخَلَّصَ الْمَعْنَى لِلْمَدْحِ دُونَ تَوَهُّمِ الذَّمِّ[84].

وخَرّجَ الكوفِيُّونَ نصْبَ(مِثْلَهُمْ)عَلَى الظّرْفِ، والمَعْنَى: وإذْ مَا فِي حَالِهِمْ، وفِيمَكَانِهِمْ فِي الرِّفْعَةِ بَشَرٌ، كمَا يُقَالُ: وإذْ مَا فَوْقَهُمْ، وإذْ مَا دُونَهُمْ، عَلَى الظّرْفِ[85].

- في بابِ التّنَازُعِ إذَا أُعْمِلَ العَامِلُ الثّاني

واحْتَاجَ الأوّلُ إلى مَرْفُوعٍ

هُنَاكَ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ عَنِ العَرَبِ- فِي بابِ التّنَازُعِ- جاءَتْ تارَةً بإعْمالِ العامِلِ الأَوّلِ، وتَارَةً بإعْمالِ الثّاني، واخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي أيّهِمَا أَقْوَى وأَوْلَى مِنْ جِهَةِ القِيَاسِ، فَاختَارَ نُحاةُ البَصْرَةِ إعمالَ الثّاني، واختارَ نُحاةُ الكُوفَةِ إعمَالَ الأوّلِ[86].

وإذَا كانَ الإعمالُ للأوّلِ فالاخْتِيارُ أنْ يُضْمَرَ فِي الثّاني جَمِيعُ مَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ مِنْ مَرْفُوعٍ أو منْصُوبٍ أوْ مَجْرُورٍ؛ وذلِكَ لِئَلّا يأتيَ العامِلُ مُهَيَّئًا لِلْعَمَلِ مَقْطُوعًا عَنْهُ فِي حالٍ واحِدَةٍ، ويَجُوزُ فِي هذِهِ الحالِ حَذْفُ مَعْمُولِ الثّاني إذَا لَمْ يَكُنْ مَرفُوعًا في نادِرِ الكلامِ، أو في ضَرُورَةِ الشّعْرِ، كَقَولِ عاتِكَةَ بِنْتِ عبْدِ المُطّلِبِ:

بِعُكَاظ يُغْشِي النّاظِرِيـ ... ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[87]

فَقَوْلُهَا: (شُعَاعُهُ) فاعِلٌ للفِعْلِ(يُغْشِي)، وجاءَ مَفْعُولُ الفِعلِ(لَمَحُوا) مَحذُوفًا للضّرُورَةِ، والتّقْدِيرُ: إذا هُمْ لَمَحُوهُ.

وأمّا إذَا أُعْمِلَ الثاني، وكانَ الأوّلُ مُحْتاجًا إلى مَرْفُوعٍ، ففِي ذلِكَ ثلاثَةُ مَذاهِبَ[88]:

الأَوّلُ: أنّ مرفُوعَ العَامِلِ الأوّلِ مُضمَرٌ قبْلَ الذِّكْرِ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ؛ لأنّ الفِعْلَ لا يَخْلُو عَنِ الفَاعِلِ، أوْ مَا فِي حُكْمِهِ. وهَذا مَذْهَبُ سيبَوَيْهِ[89].

والثّاني: أنّ المرْفُوعَ مَحْذُوفٌ سَواءً كانَ فاعِلًا أوْ مُشبّهًا بِهِ. وهذا مَذْهَبُ الكِسائيّ[90].

([75]) شرح ديوان الفرزدق316/1.

([76]) الكتاب60/1.

([77]) يُنظر: المقتضب191/4، والانتصار لابن ولاد54، والتعليقة على كتاب سيبويه96/1-97.

([78]) تُنظر: المصادر السابقة نفسها.

([79]) يُنظر: التذييل والتكميل266/4.

([80]) يُنظر: التذييل والتكميل267/4.

([81]) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه97/1، واللباب في علل البناء والإعراب176/1.

([82]) يُنظر: التذييل والتكميل266/4.

([83]) يُنظر: خزانة الأدب133/4.

([84]) يُنظر:تحصيل عين الذهب85-86.

([85]) يُنظر: توجيه اللمع146، وخزانة الأدب133/4.

([86]) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف71/1-80، والتبيين عن مذاهب النحويين252.

([87]) البيتُ لعاتكةُ بنتُ عبدِ المطلبِ تفخَرُ بقوْمِها، وتصفُ بريقَ السلاحِ في سُوق عُكاظِ. يُنظر: بلاغات النساء لابن طيفور191، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي743/2، وشرحه للتبريزي209.

([88])تُنظر هذه المذاهب في: شرح الجمل لابن عصفور616/1-617، وارتشاف الضرب2143/4.

([89])يُنظر: الكتاب78/1-79.

([90])يُنظر: المقتضب433/1-434، وشرح الجمل لابن عصفور617/1.

والثالِثُ: أنّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ يُؤَدِّي فِيهَا إعْمَالُ الثَّانِي إلى الاضْمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ أوْ حَذْفِ الفاعِلِ، فإنّها مُمْتَنِعَةٌ. وهذا مذْهَبُ الفرّاءِ[91]؛ فـ(زَيْدٌ) في نحو(قامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، مرفُوعٌ عِنْدَهُ بالفِعْلَيْنِ مَعًا، ولا إضمارَ في واحِدٍ منهُمَا، فهُوَ يَمْنَعُ أبَدًا إعْمالَ الثّاني متَى احْتاجَ الأوَّلُ إلى مَرْفُوعٍ إلاّ أنْ يَتساوَى العامِلانِ في عَمَلِ الرَّفْعِ، فيَكونُ الاسمُ مرفُوعًا بالفِعْلَيْنِ معًا.

واختارَ أبُو علي الرُّنْدِي، وشيخُهُ السُّهَيْلِيُّ مَذْهَبَ الكِسائيّ، قالَ الأبَذِيُّ: « وقَوَّى أبُو زَيْدٍ السُّهَيْلِيُّ، وأبُو عليّ الرُّنْدِيُّ-تلمِيذُهُ- مَذْهَبَ الكِسائيّ، قالَ: إذَا عُلِمَ الفاعِلُ قَدْ يُحْذَفُ؛ لِفَهْمِ المَعْنَى، كَمَا يُحْذَفُ المُبْتَدَأُ تارَةً، والخَبَرُ أُخْرَى، وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا، أعنِي: مِنَ المُبْتَدَإ والفاعِلِ، مُحَدَّثٌ عَنْهُ في المَعْنَى، واسْتَدَلَّا بقوْلِ الشاعِرِ عَلْقَمَةَ بنِ عَبْدَةَ:

تَعَفَّقَ بالأرْطَى لَها وأرَادَهَا ... رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ» [92].

ووَجْهُ الاستِدلالِ في ذا البيْتِ أنْ العامِلانِ(تَعَفَّقَ، وأرَادَها) جاءَا مُتقدّمَينِ، والمَعْمُولُ(رِجَالٌ) متأخِّرًا، وقَدْ أعْمَلَ الشاعِرُ العامِلَ الثّانِيَ(أرادَها)، فَرَفَعَ(رِجَالٍ) فَاعِلًا لَهُ، وأعْمَلَ العامِلَ الأوَّلَ(تَعَفَّقَ) فِي ضَمِيرِهِ، وحَذَفَهُ- مَعَ أنَّهُ فَاعِلٌ- عَلَى رأي الكِسائي ومنْ وافقَهُ؛ فِرَارًا مِنَ الإضْمارِ قَبْلَ الذِّكْرِ.

ويُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ في الفعلِ(تعفَّقَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، يَعُودُ إلى (رِجَال)، وهُوَ وإنْ كَانَ جَمْعًا، فَهُوَ فِي تَأْوِيلِ المُفْرَدِ، فَصَحَّ اسْتِتَارُ ضَمِيرِهِ مُفْرَدًا؛ ولاحتِمالِ جَعْلِ هذا الشاهِدِ مِنْ بَابِ إفْرَادِ ضَمِيرِ الجَمَاعَةِ مؤَوَّلَةً بِمُفْرَدِ اللفْظِ مجمُوعِ المعنَى، فإنّهُ لا حُجّةَ فيهِ على مَا استَدَلَّ بِهِ الكسائي ومُوافِقُوهُ، وإلى هذا ذَهبَ ابنُ مالكٍ[93]، والأُبَّذِيّ[94]؛ لأنّ الدّلِيلَ إذَا تَطَرَّقَ إليهِ الاحْتِمالُ سَقَطَ بِهِ الاسْتِدْلالُ.

- تَقْدِيرُ الفِعْلِ النّاصِبِ المُضْمَرِ لُزُومًا في أسلُوبِ التّحذِيرِ، نحو:(إيّاكَ والأسَدَ)

يُضمَرُ الفِعْلُ وُجُوبًا في مَواضِعَ، مِنْهَا في أُسْلُوبِ التّحذِيرِ بِلَفْظِ(إيّاك) أوْ نَحْوِهِ، فَيكونُ(إيّاكَ) مَفْعُولًا بِفِعْلٍ مُضمَرٍ مُناسِبٍ يُفِيدُ التّحْذِيرَ،تقْديرُهُ(اتَّقِ، أوْ نَحِّ، أوْ باعِدْ) ومَا يُشبِهُهَا، ولا يَجُوزُ إظْهَارُهُ؛ لأنّهُ قَدْ كَثُرَ التّحْذِيرُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَجَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ، والتُزِمَ مَعَهُ إضْمَارُ العَامِلِ، سَوَاءً كَانَ مَعْطُوفًا عليهِ، نَحْو: (إيّاكَ والأسَدَ)، و(إيّاكَ والشَّرَّ)، أوْ مُكَرَّرًا، نَحْو: (إيّاكَ إيَّاكَالكَذِبَ)، أوْ مُفْرَدًا، نَحْو: إيّاكَ الأسَدَ، تَقْدِيرُهُ: أُحَذِّرُكَ الأسَدَ[95].

واختَلَفَ النُّحَاةُ في أُسْلُوبِ التّحْذِيرِ بـ(إيّاكَ) مع العَطْفِ بالواوِ، نَحْو: (إيّاكَ والأسَدَ)، و(إيّاكَ والشَّرَّ)، هَلِ الكَلامُ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ أُضمِرَ فيهَا عامِلٌ واحِدٌ، وعُطِفَ فيهَا ما بعْدَ الواوِ على(إيَّاكَ)، أو أنّ الكلامَ جُمْلَتَانِ أُضْمِرَ فيهما عامِلَانِ؟

ذَهبَ السِّيرَافِي وجَمَاعَةٌ إلى أنّ(إيّاكَ) مفعُولٌ بِفِعلٍ مُضمَرٍ في محلّ نصْبٍ، والاسمُ بعد الواوِ كـ(الشَّرّ أو الأسَد) وشِبْهِهِمَا مَعْطُوفٌ عَلَى (إيَّاكَ)، والكَلامُ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ،والتَّقْدِيرُ: إيّاكَ بَاعِدْ مِنَ الأسَدِ، والأسَدَ مِنْ نَفْسِكَ، أوْ إيّاكَ باعِدْ منَ الشَّرِّ، والشَّرَّ مِنْ نفسِكَ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا مُبَاعَدٌ[96].

ووافقَ هؤلاءِ أبُو علي الرُّنْدِيُّ، فذَهَبَ - في نَحْوِ ذلِكَ- إلى تَقْدِيرِ فِعْلٍ مُضمَرٍ واحِدٍ، وجَعْلِ الكَلامِ جُمْلَةً واحِدَةً، العَطْفُ فيهَا مِنْ بابِ عَطْفِ المُفرَداتِ، ولكِنّهُ قَدّرَ فِعلًا آخرَ، وهُوَ الفِعلُ(تَفَقَّدْ)، قالَ الأُبَّذِيُّ: « وقالَ الرُّنْدِيُّ في(إيّاكَ والشَّرَّ): التّقْدِيرُ: تَفَقَّدْ نَفْسَكَ مَعَ الشَّرِّ، فَتَرَى قُبْحَ ذلِكَ وَسُوءَ عاقِبَتِهِ، وتَفَقَّدْ نَفْسَكَ مَعَ قُرْبِ الأسَدِ، فَتَرَى قُبْحَ ذلِكَ ومَا يُؤَدِّي إلَيْهِ أمْرُكَ، فـ(الشَّرَّ والأسَدَ) معْطُوفَانِ على(إيَّاكَ)، والكلامُ جُمْلَةٌ واحِدَةٌ»[97].

والرُّنْدِيُّ في تقْدِيرِهِ للفِعْلِ(تَفَقَّدْ) لا يَبْعُدُ عَنْ تقدِيرِ(احْذَرْ، أو اتّقِ، أوْ باعِدْ)؛ لأنّ التّفَقُّدَ قَدْ يُؤَدِّي إلى الحَذَرِ والاتِقاءِ والمُباعَدَةِ. واللهُ أعلَمُ.

وذَهَبَ ابنُ طَاهِرٍ، وابنُ خَرُوفٍ، وابنُ عُصفُور إلى أنّ مَا بَعْدَ الواوِ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضمَرٍ آخَرَ غيرِ الّذي قُدِّرَ لـ(إيّاكَ)، والكَلامُ جُمْلَتَانِ،والتّقديرُ: إيّاكَ بَاعِدْ مِنَ الأسَدِ، واحْذَرِ الأسَدَ، وإيّاكَ باعِدْ اتّقِ مِنَ الشَّرِّ، واحْذَرِ الشَّرَّ[98].

وذَهَبَ آخَرُونَ كالشّلوبِينِ[99]، والأُبَّذِيّ[100]، إلى جَوازِ التّقْدِيرَينِ في نحْوِ: (إيّاكَ والأسَدَ)، و(إيّاكَ والشّرَّ).

وزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ[101] أنَّ العَطْفَ بَعْدَ(إيّاكَ)، لَيْسَ مِنْ عَطْفِ الجُمَلِ، ولا مِنْ عَطْفِ المُفْرَدِ عَلَى التّقْدِيرِ الَّذِي قَدَّرُوهُ، بَلْ هُوَ مِنْ عَطْفِ المُفْرَدِ عَلَى تَقْدِيرِ: اتَّقِ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرّ، فَحُذِفَ المُضَافُ، وأُقِيمَ المُضَافُ إلَيْهِ مُقَامَهُ، وقالَ: ولا شَكَّ أنّ هَذَا أقَلُّ تَكَلُّفًا، فَكَانَ أوْلَى.

- مَجِيءُ(أنْ) والفعلِ المضارعِ بَعدَ(عسَى)

نحو: (عَسَى أنْ يذْهَبَ زَيْدٌ)

المَشْهُورُ أنّ(عسَى) من أفعَالِ المُقارَبَةِ، تأتي غالِبًا ناقِصَةً لَهَا اسمٌ مرفُوعٌ وخَبَرٌ مُؤَوّلٌ بِمَصْدَرٍ في مَحَلّ نصبٍ، وتَكونُ بمَنْزِلَةِ (قَارَبَ)، نحو:(عَسَى أخُوكَ أنْ يَخْرُجَ)، في مَعْنَى: قَارَبَ أخُوكَ الخُرُوجَ.

([91]) يُنظر: المصدران السابقان.

([92])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)2/11-12. والبيتُ في ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم38. وتَعَفَّقَ: اسْتَتَرَ ولاذَ. الأرْطَى: شَجَرٌ. بَذَّتْ: سَبَقَتْ وغَلَبَتْ. نبْلهم: سِهامهم. كَليب: جماعةُ الكِلاب، اسمُ جمعٍ بمنزلةِ عَبْدٍ وعَبيد.

([93])يُنظر: شرح التسهيل2/174.

([94]) يُنظر: المصدر السابق.

([95])شرح الألفية لابن الناظم433.

([96])يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي2/170،

([97])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)4/106.

([98]) يُنظر رأي ابن طاهر وابن خروفٍ في: شرح التسهيل لابن مالك2/161، وارتشاف الضرب3/1478، ورأي ابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي له2/410.

([99])يُنظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير3/1083.

([100])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)4/105-106.

([101]) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك2/161.

واختلَفَ النُّحَاةُ في نحو: (عَسَى أنْ يَخْرُجَ أخُوكَ)، و(عَسَى أَنْ يذْهَبَ زَيْدٌ):
ذَهَبَ كَثِيرٌ مِن النُّحاةِ- كأبي العباسِ المُبرّدِ، وأبي سعيدٍ السّيرافيّ، وأبي علي الفارسي، والزَّجاجيّ، والثّمانينيّ، والزمخشريّ، وأبي البركات الأنباريّ، وابنِ الخَبّاز، والجُزُوليّ، وأبي علي الشَّلَوبين، وابنِ عصفور، والأُبَّذيّ، وأبي حيّان[102]- إلى أنّ(عَسَى) في مثْلِ هذا، لا تكونُ ناقِصَةً، وإنّما تكونُ تامّةً بِمَنْزِلَةِ(قَرُبَ)، لَهَا فَاعِلٌ، وهُو المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ المُنسَبِكُ مِنْ(أَنْ) والفِعْلِ المُضَارِعِ بعْدَها في محلِّ رفْعٍ، والاسمُ الظاهرُ بعْدَ المُضارِعِ فاعِلُهُ مرفُوعًا بِهِ، والمَعْنَى: قَرُبَ خرُوجُ أخيكَ، وقَرُبَ ذَهابُ زيْدٍ.
وأجازَ آخَرُونَ[103]- ومِنْهُمْ أبُو عليّ الرُّنْدِيُّ[104]- في ذلِكَ، أنْ تكونَ(عَسَى) ناقِصَةً، لَهَا اسمٌ وخبَرٌ، اسمُهَا هُوَ الاسمُ المرفُوعُ بَعْدَ الفِعْلِ المُضارِعِ مُؤَخَّرًا لفظًا مُقدّمًا نِيةً، وخبرُهَا هو(أنْ) مع الفِعْلِ مُقَدَّمًا في محلّ نصبٍ.
وردَّ الأُبّذِيُّ رأيَ الرُّنْدِيّ، فَقَالَ:« وهُوَ فاسِدٌ؛ لأنَّ في ذلِكَ هَدْمًا لِصِنَاعَةِ العَرَبِيّةِ، فإنَّ(عسَى) قَدْ تَهَيّأَتْ لِرفْعِ(أنْ والفِعْلِ)، وتَهَيَّأَ الفِعْلُ المُضارِعُ لِرفْعِ الاسْمِ الظاهِرِ بَعْدَهُ، فإنْ قِيلَ: هَلّا كانتْ(أنْ والفِعْلُ) سَادَّةً مَسَدَّ الاسْمِ والخَبَرِ، كَمَا سَدّتْ في باب(حَسِبْتُ) مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ اللّذيْنِ هُمَا في الأصْلِ مُبْتَدَأٌ وخبَرٌ، كَمَا في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ وحَسِبُوا ألاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة:71]. قُلْتُ: هذَا باطِلٌ هُنَا؛ لاختِلافِ وَضْعِ الاسمِ والخَبَرِ، واتّفاقِ وضْعِهِمَا هُنَاكَ»[105]. .
والصّحيحُ في المسألَةِ-كما ذكرَ أبُو حيّان- أنّ الأمْرَ يَحْتَاجُ في جَوَازِ تَوْسِيطِ خَبَرِ(عَسَى)إلى سَمَاعٍ مِنَ العَرَبِ، ولا يَظْهَرُ ذَلِكَ إلّا بِأنْ يُسْمَعَ مِثْلُ: (عَسَى أنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ)، ولا يَكُونُ مُخْتَصًّا بِلُغَةِ(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) [106].

- **ناصِبُ الاسمِ بَعْدَ الواوِ إذا تَقَدّمَ الواوَ جُملَةٌ اسميّةٌ**

وقَبْلَ الوَاوِ ضَميرٌ مُتّصِلٌ مَجرُورٌ

للاسمِ بَعْدَ الواوِ خمسَةُ أَحْكَامٍ تَتَرَاوَحُبَيْنَ العَطفِ وَالمَفْعُولِ مَعَهُ[107]، ومِنْهَا مَا يُخْتَارُ فيهِ النّصْبُ علَى المعيّةِ، ويُمْنَعُ العَطْفُ، كأنْ تأتي جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ تَتَقَدّمُ الوَاوَ،وَقَبْلَ الوَاوِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَجْرُورٌ، فيكونُ المُخْتَارُ هُوَ نَصْبُ ما بَعْدَ الواوِ على المَعيّةِ معَ جَوَازِ جَرِّهِ على ضَعْفٍ، عَطفًا على المُضْمَرِ المَجْرُورِ؛ لأنّهُ لا يُعْطَفُ على المُضمَرِ المَجْرُورِ إلاّ بإعادةِ الجارّ. وهَذَا مَذْهَبُ الجُزُوليّ، والشّلوبين، والأُبّذيّ، والشاطبيّ[108].
ومِنَ النّحْوِيّينَ مَنْ يَجْعَلُ هَذَا القِسْمَ ممّا يَجِبُ فِيهِ النّصْبُ، ويمْتَنِعُ العَطْفُ، ومِنْهُمْ ناظِرُ الجَيْشِ[109]، والأشْمُونِي[110]، والسُّيُوطي[111]، ونَسَبَ ابنُ مالِك[112] هذا إلى أكثرِ النّحْوِيّينَ، وهُوَ بِنَاءً عَلَى مَنْعِ العَطْفِ عَلَى الضّمِيرِ المَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إعَادَةِ الجَارّ.
واختَلَفُوا في نَصْبِ الاسمِ الذي بَعْدَ الواوِ، في هذهِ الحالِ، نَحْو: مَالَكَ وزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وزَيْدًا:
ذَهَبَ أكثرُ النّحْوِيّينَ إلى أنّ مَا بَعْدَ الواوِ هُنَا،مَنْصُوبٌ بِـ(كانَ) مُضْمَرَةً قَبْلَ الجَارّ، أوْ بِمَصْدَرِ الفعلِ(لَابَسَ)،والتّقْدِيرُ: مَا كَانَ لَكَ وَزَيْدًا، ومَا كَانَ شَأْنُكَ وزَيْدًا، أوْ مَالَكَ ومُلابَسَةً زَيْدًا، ومَا شَأْنُكَ ومُلابَسَةً زَيْدًا[113].ونَقَلَ الأُبّذِيُّ عن أبي عليّ الشّلَوْبِين، أنّهُ قَالَ: وإضْمارُ المُلابَسَةِ أحْسَنُ[114].
وذَهَبَ أبُو سَعِيدٍ السّيرَافِي، وابْنُ طَاهِرٍ، وابنُ خَرُوفٍ إلى أنّهُ مَنْصُوبٌ بالفِعلِ(لابَسَ، أو صَنَعَ) مَحْذُوفًا بَعْدَ الوَاوِ؛ لِأَنّ المَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ مُقَدّرًا،والتّقْدِيرُ: ولَابَسْتَ زيدًا[115]. وهو مذهبٌ مردود؛ لأنّ هذا التّقْدِيرَ وَتقْدِيرَ المَصْدَرِ يُخْرِجُ المنصُوبَ بَعْدَ الواوِ عَنْ أنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ، ويَتَعَيّنُ أنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ[116].
وذهبَ أبُو عليّ الرُّنْدِيُّإلى مُخالَفَةِ القَوْلِ بإضْمَارِ المُلابَسَةِ هَهُنا، قَالَ الأُبّذيّ: « قَالَ الرُّنْدِيُّ: لا مَعْنَى لإضْمَارِ المُلابَسَةِ هُنَا؛ لأنّكَ تَحْتَاجُ إلَى مَا يَنْصِبُهَا، وإنّمَا العامِلُ في المَفْعُولِ مَعَهُ مَا يَتعلّقُ بِهِ المَجرُورُ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ بِتَوسُّطِ الوَاوِ» [117]. وهو في ذلِكَ يذهبُ إلى أنّ نصبَ المفعُولِ معه في نحو: (مَا لَكَ وزَيْدًا) يكونُ بفعلٍ مُضمَرٍ، وهو(كان) التامّة التي يتعلّقُ بِهَا الجارّ والمجرُورُ(لَكَ)، و(كانَ) التّامّةُ المُضمَرَةُ ناصِبَةٌ للمفعولِ معَهُ بتوسُّطِ واوِ المعيّةِ.

- **شُرُوطُ نَصْبِ المفعولِ لَهُ**

([102])يُنظر مصادرهم بالترتيب: المقتضب70/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي394/3،387، وكتاب الإيضاح108-109، والجمل في النحو للزجاجي200، والفوائد والقواعد للثمانيني581، والمفصل357، وأسرار العربية133، وتوجيه اللمع396-397، والمقدمة الجزولية203-204، والتوطئة للشلوبين297، وشرح المقدمة الجزولية الكبير970/2، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور177/2-178، وشرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)233/2، والتذييل والتكميل350/4-351.

([103])كابن الخشاب في المرتجل131، وابن يعيش في شرح المفصل376/4، وابن مالك في التسهيل59، وشرحه292/1-293.

([104])يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)233/2.

([105])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)233/2.

([106])يُنظر: التذييل والتكميل352/4.

([107]) يُنظر هذه الأقسام في: شرح ألفية ابن مالك للأشموني497/1-501، وهمع الهوامع242/2-247.

([108]) يُنظر: المقدمة الجزولية259-260، وشرح المقدمة الجزولية الكبير1077/3، وشرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)94/4، والمقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية 330/3.

([109]) يُنظر: تمهيد القواعد2066/4.

([110]) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني499/1.

([111]) يُنظر: همع الهوامع242/2-243.

([112]) يُنظر: شرح التسهيل له254/2، 257.

([113]) يُنظر: الكتاب307/1، والأصول في النحو251/2، وشرح التسهيل لابن مالك254/2، والتذييل والتكميل120/8.

([114]) يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)94/4. ورأي الشلوبين في: شرح المقدمة الجزولية الكبير1077/3.

([115]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي203/2، وارتشاف الضرب1488/3.

([116]) يُنظر: ارتشاف الضرب1488/3.

([117]) شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)94/4.

ذَكَرَ النُّحاةُ في نصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ شُرُوطًا، وتبايَنُوا فيهَا، نُورِدُها فيمَا يأتي:

1-أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.وقَدْ تَظَافَرَتْ نُصُوصُ النَّحْوِيِّينَ على اشْتِرَاطِ المَصْدَرِيَّةِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ؛لأنّهُ عِلّةٌ وسَبَبٌ لِوُقُوعِ الفِعْلِ، وباعِثٌ لَهُ، والباعِثُ إنّمَا يَكُونُ حَدَثًا لا عَيْنًا(ذاتًا)[118] خِلافًا لِيُونُسَ بنِ حَبيب[119].

2-أَنْ يَكُونَ مُفيدًا التَّعْليلَ.وهذَا بِخِلَافِ المَصَادِرِ الَّتِي لَا تَعْلِيلَ فِيهَا، نَحْو: (قَعَدَ جُلُوسًا)،وَ(رجَعَ الْقَهْقَرَى)، فليْسَتْ مَفْعُولًا لَهُ.

3- أنْ يَكُونَ مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ الْبَاطِنَةِ، ويسمِيهَا بعْضُهم بـ(أفعال القُلُوبِ)، نَحْو:(جَاءَ الرَّجُلُ خَوْفًا ورَغْبَةً)، وهذَا شَرْطُ أبي علي الشَّلَوبينُ، وقال الشَّاطبي: «وقَدْ أَشَارَ الرُّنْدِيُّ إلى أنَّ غَالِبَ هَذَا المَفْعُولِ أنْ يَكُونَ مِنْ أَفْعَالِ القُلُوبِ»[120]، وذلِكَ بِخِلَافِ أَفعَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ، أوْ ما تُسَمّى بالأفعالِ العِلاجيّةِ، نَحْو:(جَاءَ الرّجُلُ قِتَالًا لِلْكفَّار)،أوْ (جاءَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ)، فَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا لَهُ.

4-أنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لِفِعْلِهِ فِي الوَقْتِ والفاعِلِ.وهذا شَرْطُ الْمُتَأَخّرِينَ كالأعْلَمِ الشّنْتَمَرِيّ[121]، وابنِ يَعِيش[122]، وابنِ هِشَامٍ الأنْصَارِيّ[123]، والأُبّذِيّ[124]، نَحْو:(ضَرَبْتُ ابْنِي تأدِيبًا)، بِخِلافِ المَصْدَرِ الّذي لم يُشَارِكْ فِعلَهُ فِي الْوَقْتِ، فإنّهُ يُجَرُّ بحرفِ تَعْلِيلٍ، وغالِبًا باللاّمِ، نَحْو قولِ امرئِ القَيْسِ:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا... لَدَى السِّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[125]

لأَنَّ النَّضَّ لَيْسَ وَقْتَ النَّوْمِ؛ إذْ جَاءَ النَّضُّ مَاضِيًا، والنَّوْمُ لَمْ يَقَعْ، ولِذَا عُدِّيَ الفِعْلُ إلى المَصدَرِ باللاّمِ لَمَّا اخْتَلَفَ الزَّمَانُ. أو المصْدَرِ الّذي لَمْ يُشارِكْ فِعلَهُ فِي الْفَاعِلِ، نَحْوُ قولِ أبي صَخْرٍ الهُذَلِيّ:

وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ...كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[126]

فَفَاعِلُ(تَعْرُونِي) هُو (هِزَّةٌ)، وفاعِلُ(ذِكْرَى) هُوَ الشَّاعِرُ، فاخْتَلَفَا في الفاعِلِ؛ولِذا جُرَّ المَصْدَرُ باللاّمِ.

5-أنْ يَكُونَ نَكِرةً.وهذَا شَرْطُ الجَرْمِيّ والمُبَرِّدِ والرِّيَاشِيّ،وإنْ وَرَدَ المَفْعُولُ لَهُ وفِيهِ (أل) فَزَائِدَةٌ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّ المُرَادَ ذِكْرُ ذَاتِ السَّبَبِ الْحَامِلِ، فَيَكْفِي فِيهِ النَّكِرَةُ، فَالتَّعْرِيفُ زِيَادَةٌ لَا يَحْتَاجُ إلَيْهَا.قالَ أبو حيّانَ: «وهذا فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الحَامِلَ قَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا عِنْدَ المُخَاطَبِ، فَتُحِيلُهُ عَلَيْهِ، فَتُعَرِّفُهُ ذَاتَ السَّبَبِ، وأنَّهَا المَعْلُومَةُ لَهُ، ولا تَنَافِي بَيْنَهُمَا، ولَا يَلْزَمُ عَدَمُ الاخْتِصَارِ إلَّا فِيمَا يُذْكَرُ، ولا يُحْتَاجُ إلَيْهِ» [127].

6-أَلَّا يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ولا مَعْنَاهُ. فَإِنْ كَانَ المَصْدَرُ مِنْ لَفْظِ الفِعْلِ أو مَعْنَاهُ، فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لأنَّ الشَّيْءَ لا يَكُونُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ.وهذا شَرْطُ ابنِ بابشاذ[128]، وأَبِي عليّ الرُّنْدِيّ، قالَ الأُبّذي: « [قالَ] الرُّنْدِيُّ: ولا يَكُونُ إلّا مَصْدَرًا، ولا يَكُونُ مَعْنَاهُ إلاّ مُخالِفًا لِلْفِعْلِ الّذي قَبْلَهُ، فلا يَكُونُ مِنْ جِنْسِهِ؛ لأنّ الشَّيْءَ لا يَكُونُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، وإنَّمَا يَكُونُ عِلَّةً لِغَيْرِهِ» [129].

وهذا الشَّرْطُ يُفْهَمُ مِنَ الشُّرُوطِ السّابِقَة، فهُوَ زِيادَةُ تَوْضِيحٍ لِيسَ غيْرُ؛ لأنَّ المَفْعُولَ لَهُ عِلّةٌ لِلْفِعْلِ، والعِلّةُ يَجِبُ مُغَايَرَتُهَا لِلْمَعْلُولِ؛ لأنّ الشَّيْءَ لا يَكُونُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، وإنّمَا لِغَيْرِهِ. ومِنْ ثَمَّ عَدّهُ بعْضُ المُتأخّرِينَ- كنَاظِرِ الجَيْشِ[130]- شَرْطًا زائِدًا لا حاجَةَ إلَيْهِ.

- شَرْطُ الاشْتِقَاقِ في الحَالِ

اشْتَرَطَ جُمهُورُ النُّحاةِ الاشْتِقاقَ فِي الحَالِ؛ لأنّهَا صِفَةٌ فِي المَعْنَى، وأصْلُ الصِّفاتِ أنْ تَكونَ بالمُشْتَقّاتِ، لا بالأجْناسِ.

وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاةِ إلى عَدَمِ اشْتِراطِ الاشْتِقاقِ فِي الحالِ، ومِنهُم السُّهيْلِيُّ، وتلميذُهُ أبُو عليّ الرُّنْدِيُّ[131]، وابنُ الحاجبِ[132]، ورضيُّ الدّينِ الاستراباذي[133].

واسْتَدلَّ السُّهيْلِيُّ، وأبُو عليّ الرُّنْدِيُّ بالحَديثِ حينَ سُئلَ الرسُولُ(ﷺ): كَيْفَ يأتيكَ الوَحْيُ؟ فقالَ: «وأحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُلًا» [134]، عَلَى أنّ(رجُلًا) منصوبٌ على الحاليّة، وليسَ بِمُشْتَقٍ.

([118]) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش1/450، وارتشاف الضرب3/1383.

([119])يُنظر: الكتاب1/389. قالَ سيبويه: «وزعَمَ يُونُسُ أنّ قَوْمًا مِنَ العَرَبِ يَقُولُونَ: أمّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأمّا العَبْدَ فَذُو عَبْدٍ، يُجْرُونَهُ مُجْرَى المَصْدَرِ سَوَاءً. وهُوَ قَلِيلٌ خَبِيثٌ».

([120]) التكملة لكتاب الصلة3/158.

([121]) يُنظر: التذييل والتكميل7/238. ولم نقف عليه في (النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم).

([122])يُنظر: شرح المفصل له1/451.

([123])يُنظر: شرح شذور الذهب له295، وشرح قطر الندى226.

([124])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)4/94.

([125]) ديوان امرئ القيس37.

([126])البيت له في: شرح أشعار الهذليين للسكري2/957، والإنصاف في مسائل الخلاف1/253.

([127])التذييل والتكميل7/244.

([128])يُنظر: شرح المقدمة المحسبة2/309.

([129])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)4/102.

([130])المقاصد الشافية في شرح المقدمة الكافية3/277.

([131]) يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الأول)845، ويُنظر رأي السهيلي في: نتائج الفكر309.

([132]) يُنظر: الكافية في النحو104، وشرح المقدمة الكافية له2/509.

([133]) يُنظر: شرح الكافية للرضي(القسم الأول)2/662.

([134]) الحديث رواه الإمام مالك في الموطأ1/104رقم270، والإمام أحمد في المسند43/268 رقم 26198.

وما استدلَّ بهِ السُّهيْليُّ وتلميذُهُ أبُو عليّ الرُّنْديُّ ضَعيفٌ؛ لإمكانِ توجيهِ الحَديثِ علَى أنّ فيهِ حالًا مُوَطِّئَةً، وقَدْ ذَكرَ الأبّذيُّ أنّ التوطِئَةَ في الحَديثِ علَى وَجْهَينِ[135]:

أحَدُهُمَا: أنْ تَجْعَلَ(رَجُلًا) في تأويلِ(مَرْئِيًّا) أوْ (مَحْسُوسًا)، وهُمَا اسْمَانِ مُشتَقّانِ جاريانِ على الفِعْلِ.

والثَّاني: أنْ يُرادَ(مِثْلَ رَجُلٍ)، فَحُذِفَ المُضافُ، وأُقيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ، وهَذا مَعْنَى أنّ سَبيلَ الحالِ أنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً أوْ في حُكْمِ المُشْتَقّ.

والرَّاجِحُ في المَسْأَلَةِ أنّ الاشْتِقاقَ في الحالِ هُو الأصْلُ، وهُو الكثيرُ الشائِعُ، وعليْهِ القِيَاسُ، فَتَكونُ الحالُ مُشْتَقَّةً أوْ في حُكمِ المُشتَقّ، وأمَّا أنّ تأتِيَ الحالُ غيرَ مُشتَقَّةٍ، ولا في حُكْمِ المُشْتَقّ، فَهُو خِلافُ الأصْلِ، قليلُ الوُرُودِ، لَيْسَ بِقياسٍ.

– الحُكم النّحويّ في نحو: (أنْتُمْ كلُّكُمْ بيْنَهُمْ دِرْهَمٌ)

أجازَ أبُو عليّ الفارسي، وتلميذُهُ ابْنُ جِنّي أنْ يُقالَ: (أنتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ)، علَى أنْ يَكونَ(كُلُّكُمْ) مُبْتَدأً ثانيًا، والجملَةُ (بيْنَكُمْ درهَمٌ) خبَرًا عنْهُ، أوْ أنْ يَكُونَ(كُلُّ) بِمَنْزلَةِ(أجمَعِينَ)، كأنّهُ قِيلَ: أنْتُمْ أجْمَعُونَ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ، فيَكُونُ(كُلُّكُمْ) تَوْكِيدًا لـ(أنْتُمْ)، والجُمْلَةُ بَعْدَهُ(بيْنَكُمْ درهَمٌ) خَبَرًا عن المبتدأ(أنْتُمْ)، وصَحَّ الكلامُ لِلْحَمْلِ علَى المَعْنَى؛ لأنّ(كُلُّكُمْ) هُو(أنْتُمْ)[136]، والأجْوَدُ مِنْ ذَلِكَ-عندَ ابنِ جِنّي- أنْ يُقالَ: (أنتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُ دِرْهَمٌ) بضَمِيرِ الغَيبةِ المفرَدِ في(بيْنَهُ)؛ لأنّ لَفْظَ(كُلّ) مُفْرَدٌ؛ لِيَكُونَ كقَوْلِ: أنْتُمْ غُلامُكُمْ لَهُ مَالٌ.

وأجازَا أيضًا أنْ يُقالَ:(أنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ) بضميرِ الغائِبينَ في(بينَهُمْ)، علَى أنّ(كُلّكم) مبتَدأ ثانٍ،والجملَةُ بَعْدَهُ خبرٌ عنْهُ[137]، كأنّهُ قِيلَ: أنْتُمْ غِلْمَانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ؛ لأنّ(كُلًّا) اسْمٌ مَوْضُوعٌ للغِيْبَةِ كالغِلْمانِ، قالَ ابنُ جِنّي: «فَيَكُونُ عَوْدُ الضّمِيرِ بِلَفْظِ الغَائِبِ[في(بيْنَهُمْ)] حَمْلًا علَى اللَّفْظِ، وجَمْعُهُ حَمْلًا عَلَى المَعْنَى، كُلُّ ذَلِكَ مُسَاغٌ عِنْدَهُمْ، ومُجَازٌ بَيْنَهُمْ»[138].

وأجَازَ ابْنُ طاهِرٍ الخِدَبُّ(ت580هـ): (أنْتُمْ كلُّكُمْ بيْنَهُمْ دِرْهَمٌ)، علَى أنَّ(كُلُّكمْ) توكيدٌ، فَيُحْمَلُ لَفْظُ الغَيْبَةِ علَى(أنْتُمْ؛ لأنّهُ(كُلُّكمْ) في المَعْنَى، كمَا أُعيدَ لَفْظُ الخِطابِ علَى(كُلّ)؛ لأنّهُ (أنْتُمْ) في المعْنَى[139].

وخالَفَ أبُو عليّ الرُّنْديُّابنَ طَاهِرٍ، ومنَعَ مَا أجازَهُ هَهُنَا، مُعلِّلًا ذلِكَ بأنّ التّأكِيدَ تابِعٌ وفَرْعٌ، فَلا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الأصْلُ[140].

– تعريفُ العَدَدِ المعطوفِ

العَدَدُ المَعْطُوفُ هُوَ مِنْ واحِدٍ وعِشْرِينَ إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ، وتَعْرِيفُ ذَلِكَ يكُونُ بإدخالِ الألِفِ واللّامِ عَلَى النّيِّفوالعَقْدِ(المَعْطُوف عليْهِ والمَعْطُوف)، فَنَقُولُ: ما فَعَلَتْ الخَمْسَةُ والعُشْرُونَ دِرْهَمًا، والثّلاثَةُ والثّلاثُونَ دِينارًا. وهذَا جائِزٌ بإجْمَاعِ النُّحاةِ[141].

وأجَازَ بَعْضُ المُتأخّرِينَ- ومِنْهُمْ أبُو عليّ الرُّنْدِيُّ[142]- تَعْرِيفَ الجُزْءِ الأوّلِ مِنَ العَدَدِ المَعْطُوفِ، أيْ: تَعْرِيفَ المَعْطُوفِ عليهِ(النَّيِّفِ) دُونَ المَعْطُوفِ(العَقْدِ)، فَيُقالُ: مَا فَعَلَتِ الخَمْسَةُ وعشرُونَ رَجُلًا.

وهَذا رأيٌ ضَعِيفٌ لا يؤيّدُهُ دَلِيلٌ، وقَدْ رَدَّهُ الأبّذيُّ؛ لأنّ جُزْأَيْ العَدَدِ المعطوفِ« اسْمَانِ مُنْفَصِلانِ، ولا يَتَعَرَّفُ الاسْمُ الثانِي هُنا بإدْخالِ الألِفِ واللّامِ على الأوّلِ؛ لأنّهُ لَيْسَ مَعَهُ كالاسْمِ الوَاحِدِ، فإذا أرَدْتَ تَعريفَ الثّانِي أدْخَلْتَ عليْهِ الألِفَ واللّامَ، ولَمْ يَجُزْ أنْ يُقالَ: خَمسَةٌ والعشرُونَ دِرْهَمًا، وكانَ الّذي أجازَ ذلِكَ الوَجْهَ الآخَرَ يَقُولُ: حُذِفَتْ الألِفُ واللامُ مِنَ الثانِي لِتَقَدُّمِ الدّلالَةِ علَى ذلِكَ، ولا تُحْذَفُ من الأوّلِ لِتأخُّرِ الدّلِيلِ، ولَيْسَ تأخُّرُ الدّلالَةِ كَتَقَدُّمِهَا في القُوَّةِ علَى الحَذْفِ» [143].

– الحرْفُ(إذَنْ) أهُوَ حَرْفٌ بَسِيطٌأمْ مُرَكّبٌ؟

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في(إذَنْ)مِنْ حَيْثُ بَسَاطَتُهَا وتركيبُهَا:

ذَهَبَ الجُمْهُورُ إلى أنّهَا بَسِيطَةٌ[144] لامُرَكَّبَةٌ مِنْ (إذْ وأنْ)،ولا مِنْ (إذَا وأنْ).

وَذَهَبَ الخَلِيلُ في أحَدِ أقْوالِهِ إلَى أنّهَا حَرْفٌ مُرَكَّبٌ مِنْ(إذْ) الظرفيّةِ و(أنْ)، وغَلَبَ عَلَيْهَا حُكْمُ الحَرْفِيّةِ، ونُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إلَى الذّالِ قبلَهَا، ثمَّ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ، والتُزِمَ هَذَا النَّقْلُ[145].

وإلى هذَا ذهَبَ بَعْضُ الكُوفِيّينَ[146]، وَابنُ مَالِكٍ، في تَعْلِيقِهِ على قَوْلِ الخَلِيلِ الّذِي حَكَاهُ عَنْهُ أبُو عُبِيدَةَ: «لا

([135]) يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الأول)842.

([136]) يُنظر: كتاب الإيضاح94، 95، والخصائص318/3.

([137])يُنظر: المصدران السابقانِ.

([138]) الخصائص318/3.

([139])يُنظر: ارتشاف الضرب1820/4، والتذييل والتكميل216/12.

([140]) يُنظر: المصدران السابقان.

([141]) ذكر ذلِك ابنُ عصفور، في شرح جمل الزجاجي38/2.

([142]) يُنظر: شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)97/2. وقد أشار ابن عصفور إلى هذا الرأي، وعزاه إلى(بعض النحويّين). يُنظر: شرح جمل الزجاجي38/2.

([143])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)97/2. ورَدّ هذا المذهبَ أيضًا أبُو حيّانَ، إلّا أنّهُ ذَكرَ عَنْ شيخِهِ أبي الحسَنِ الأُبّذي خِلافَ رأيِهِ هُنا؛ إذْ ذَكرَ أنّهُ يُجيزُ نَحو: الثّلاثَة وعُشْرُونَ رَجُلًا، ولعلّهُ وهمٌ منهُ، أو أنّ لشيخِهِ رأيَيْنِ في ذلِكَ. يُنظر: التذييل والتكميل346/9، وارتشاف الضرب764/2.

([144]) يُنظر: الجنى الداني363، وتوضيح المقاصد والمسالك1240/3، ومغني اللبيب30/1، والمساعد على تسهيل الفوائد74/3، وتمهيد القواعد4162/8.

([145]) يُنظر: الجنى الداني363.

([146]) يُنظر: رصف المباني69، وتوضيح المقاصد والمسالك1240/3.

يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الأفْعَالِ إلّا بـ(أنْ) مُظْهَرَةً أوْ مُضْمَرَةً فِي (كَيْ، ولَنْ، وإذَنْ)، وغَيْرِ ذَلِكَ»[147]، إذْ قَالَ: «وَلَيْسَ فِي هَذَا نَصٌّ عَلَى أنّ انْتِصَابَ الْمُضَارِعِ بَعْدَ(إذَنْ) عِنْدَ الخَلِيلِ بـ(أنْ) مُضْمَرَةً؛ لِجَوَازِ أنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً مِنْ(إذْ) الَّتِي للتَّعْلِيلِ، و(أنْ) مَحْذُوفًا هَمْزَتُهَا بَعْدَ النَّقْلِ،عَلَى نَحْوِ مَا يُرَاهُ فِي انْتِصَابِهِ بَعْدَ(لَنْ)، والقَوْلُ بِهِ عَلَى ضَعْفِهِ أقْرَبُ مِنَ القَوْلِ بِأنّ(إذَنْ)بَسِيطَةٌ غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، وانْتِصَابُ المُضَارِعِ بَعْدَهَا بِأنْ مُضْمَرَةً؛ لأنَّهُ لا يَسْتَقِيمُ إلّا على أنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ(إذَنْ) فِي تأوِيلِ مُبْتَدَأٍ لازِمٍ حَذْفُ خَبَرُهُ، أو (إذَنْ) قَبْلَهُ لَيْسَتْ حَرْفًا، بَلْ ظَرْفًا مُخْبَرًا بِهِ عَنِ المُبْتَدأ، وأصْلُهَا (إذًا)، فَقُطِعَتْ عَنِ الإضَافَةِ، وعُوِّضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ، وكلاهُمَا فِي غَايَةٍ مِنَ التَّكَلُّفِ، والقَوْلُ بِأنَّ(إذَنْ) مُرَكَّبَةٌ مِنْ(إذْ) و(أنْ) أسْهَلُ مِنْهُ»[148].

وَذهَبَ أَبُو عَلِيّ الرُّنْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ(إِذَا) و(أَنْ)، حُذِفَتْ هَمْزَةُ(أَنْ)، ثُمَّ حُذِفَتْ أَلِفُ(إِذَا) لالتقاءِ السَّاكِنين، ثُمَّ تُعْطَى مَا تُعْطَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَتُعْطَى الرَّبْطَ بِـ(إِذَا)، والنَّصْبَ بِـ(أَنْ)[149].

والصَّحِيحُ أنّ(إذَنْ) بسِيطَةٌ غيرَ مُرَكَّبَةٍ لِوُجُوهٍ[150]:

الوجْهُ الأوَّلُ: أنّ الأصْلَ فِي الْحُرُوفِ البَسَاطَةُ، وَلَا يُدَّعَى التَّرْكِيبُ إلاّ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

والوجْهُ الثّاني: وُقُوعُ الاسمِ بَعْدَها، نَحْوُ: إنّني إذَنْ قائِمٌ، و(أنْ) لا يَقَعُ بَعْدَها إلا الفِعْلُ.

والوجْهُ الثالثُ: مَجِيءُ اللّامِ بَعْدَها، نحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِذًا لَأَذَقْنَاكَ...﴾[الإسراء:75]، وهَذا لا يَكونُ فِي(أَنْ).

وَالوجْهُ الرّابِعُ: أنّها لَو كَانَتْ مُرَكَّبَةً، لَكَانَتْ نَاصِبةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، تقَدّمَتْ أوْ تَأَخَّرَتْ، وعَدَمُ العَمَلِ فِي بعضِ المَوَاضِعِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ.

- (على) مِنْ حيثُ الحَرفيّةُ والاسْمِيّةُ

اختلَفَ النُّحَاةُ فِي(عَلَى) الّتِي تَجُرُّ مَا بَعْدَها، والمشْهُورُ أنّها حَرْفُ جَرٍّ، وقَدْ تأتي اسمًا بِمعْنَى(فَوْق) إذا سَبَقَتْها(مِنْ) الجَارّة، وهذا مَذْهَبُ جُمهُورِ البَصْرِيّينَ[151]، قالَ سيبَويه[152]:«وهُوَ اسْمٌ لا يَكُونُ إلّا ظَرْفًا، ويَدُلُّكَ عَلَى أنّهُ اسْمٌ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ. قالَ الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا ... تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[153]».

وزَعَمَ الفَرّاءُ، ومَنْ وَافَقَهُ مِنَ الكُوفِيّينَ أنّ (عَنْ) و(عَلَى)، إذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا(مِنْ)، بَاقِيَانِ عَلَى حَرْفِيّتِهِمَا، لَمْ يَنْتَقِلا إلى الاسْمِيّةِ[154].

وذَهَبَ أَبُو عَلِيّ الرُّنْدِيُّ،وجَماعَةٌ مِنْ نُحَاةِ الأنْدلُسِ-وهُمْ ابنُ الطَّرَاوَةِ،وابنُ طَاهِرِ الخِدَبُّ، وَابنُ خَرُوفٍ، وَأَبُو الحَجّاجِ بنُ مَعْزُوزٍ، والأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيّ الشَّلَوبينُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ- إلَى أنّ(عَلَى)تَكونُ اسْمًا دَائِمًا، وَلَا تَكُونُ حَرْفًا[155]. وقالَ أبُو حَيّانَ والمُرَادِي: وزَعَمُوا أنّ ذَلِكَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[156]. ومَا أَوْرَدْنَاهُ سَلَفًا عَنْ سيبَوَيه يُخالِفُ زَعْمَهُمْ.

- إفادةُ (مِنْ) الجارّة لابتداءِ الغايةِ في الزّمَانِ

ذَهَبَ أكثَرُ البَصرِيّينَ إلى أنّ (مِنْ) الجارّة تُفِيدُ ابتِداءَ الغايَةِ فِي المكانِ لا الزّمانِ، نحو: سِرْتُ مِنَ الكُوفَةِ إلى البَصْرَةِ[157]، وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنّ(مِنْ) الجارّة تفيدُ ابْتِداءَ الغايةِ فِي المَكانِ والزّمانِ[158]، واستَدَلُّوا على مَجِيئِها للغايَةِ فِي الزّمانِ بشواهِدَ، ومنها قولُهُ تعالَى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:4]، وقَوْلُهُ تعالَى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: 108]، وقولُ زُهيْرِ بنِ أبي سُلْمَى:

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ... أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[159]

ووافَقَ الكُوفِيّينَ فِي هذهِ المَسْأَلَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحاةِ، ومِنهُمْ أبو الحسنِ الأخْفَشُ الأوسَطُ[160]، وأبو العبّاسِ المُبَرِّدُ[161]، وابنُ درسْتُوَيْه[162]، وأبُو إسحاقٍ الزّجاجُ[163]مِنَ البَصْرِيّينَ، وابنُ عَطِيّة[164]، وأبُو القاسِمِ السُّهَيْليُّ[165]،

([147]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي35/1.

([148]) يُنظر: شرح التسهيل20/4.

([149]) يُنظر: ارتشاف الضرب1650/4، وهمع الهوامع374/2.

([150]) يُنظر: رصف المباني69-70، وشرح ألفية ابن معط لأبي جعفرٍ الرعيني(السفر الأول)719.

([151]) يُنظر: الكتاب231/4، والمقتضب53/3، والأصول في النحو216/2، 176/3، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي310/2، 106/5-107، وكتاب الإيضاح للفارسي205، والأزهية للهروي193-194، والمفصل384، واللباب في علل البناء والإعراب359/1، وتوجيه اللمع234، وشرح المفصل لابن يعيش496/4، وارتشاف الضرب1722/4، 2454/5، والجنى الداني470.

([152])الكتاب231/4.

([153]) البيت لمزاحم العُقَيْلي في شعره 120، ومنتهى الطلب125/7، وعزاه السيرافي في شرح كتاب سيبويه106/5-107، إلى كعب بن زهير أو مزاحم بن العُقَيْل.

([154]) يُنظر: ارتشاف الضرب1722/4، والتذييل والتكميل153/11.

([155]) يُنظر: التذييل والتكميل156/11، والجنى الداني473.

([156]) يُنظر: المصدران السابقان.

([157]) يُنظر: الكتاب224/4، والأصول في النحو409/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي92/1، والتعليقة على المقرب295، وشرح المفصل لابن يعيش459/4.

([158]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي92/1، والإنصاف في مسائل الخلاف306/1.

([159]) شعر زهير بن أبي سُلْمَى، صنعة الأعلَم 114، وفيه برواية: أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومن شَهْر.

([160]) يُنظر: معاني القرآن له366/1.

([161]) يُنظر: المقتضب31/3.

([162]) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش459/4.

([163]) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه477/2.

وأبو علي الرُّنْدي، وابنُ مالكٍ[166]، وأبو حيّان[167] من المتأخّرين، قالَ الأُبَّذيُّ: « واختَارَ السُّهَيْليُّ وأبو عليّ الرُّنْديُّ مَذْهَبَ الكُوفيّينَ، وقالا: إذَا قُلْتَ: مِنْ تَأْسِيسِ أوَّلِ يَوْمٍ، فتقْديرُهُ: مِنْ زَمَنِ تأسيسِ أوَّلِ يَوْمٍ، وكذلِكَ(مِنْ مَرِّ حِجَجٍ)، أيْ: مِنْ زَمَنِ مَرِّ حِجَجٍ، وكذلِكَ سائِرُهَا؛ لأنّ التوقِيتَ إنّمَا يَقَعُ بالزَّمانِ»[168].

ورَدَّ الأُبَذِيُّ رأيَ السُّهيْليّ وأبي عليّ الرُّنْديّ، فقالَ: «ويُقالُ لَهُمَا: هَذا غيرُ لازِمٍ؛ لأنَّها قَدِ اسْتُعْمِلَتْ في غَيْرِ الزَّمانِ، نحْوُ: ذَرَعْتُ الحائطَ مِنْ أوَّلِ البابِ إلى آخِرِهِ، وخَرَجْتُ مِنَ الكُوفَةِ إلى البَصْرَةِ» [169].

ومَا اختارَهُ السُّهيليُّ والرُّنْديُّ، ووافَقَا فيهِ الكُوفيّينَ، هُو الصَّحِيحُ، ويؤيّدُهُ السّمَاعُ،«وقَدْ كثُرَ ذَلِكَ فِي لِسَانِ العَرَبِ نَثْرِهَا ونَظْمِهَا كَثْرَةً تُسَوّغُ القِيَاسَ، وَتَأْوِيلُ البَصْرِيّينَ لِذَلِكَ مَعَ كَثْرَتِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ»[170].

وما رَدَّ بِهِ الأُبّذِيُّ على السّهيْليّ والرُّنْديّ غيرُ مُسَلَّمٍ بِهِ؛ لأنّهُما وافَقَا الكُوفِّيينَ في جَوازِ إفادةِ(مِنْ) لابْتِداءِ الغايَةِ في الأزْمِنَةِ؛ إذْ أمْكَنَ - في بعْضِ الشّواهِدِ- تقديرُ لفْظِ(زَمَن)؛ ليكُونَ مَجْرُورًا بِـ(مِنْ)، مع صِحّةِ المَعْنَى، ولَمْ يَنْفِيا إفادَتَها ابْتِداءَ الغايَةِ في الأمْكِنَةِ؛ لأنّهُ الأصْلُ في دلالةِ الغايَةِ، وهو مَحَلُّ اتّفَاقٍ بَيْنَ النُّحَاةِ، ولا خِلافَ فيهِ.

- حَدُّ الإدغام

ذكَرَ الأُبَّذِيُّ عَدَدًا من الحُدُودِ التي أوردها النُّحَاةِ لِلإدْغَامِ، ومنها حَدُّ أبي علي الرُّنْدِيّ، ثُمَّ أجمَلَ الحالاتِ التي يَحْصُلُ فيها الإدْغَامُ، ومن ذلِكَ:

يُقالُ في حَدِّهِ: الإدْغامُ هُوَ رَفْعُكَ اللّسانَ بالحَرْفَيْنِ رَفْعَةً واحِدَةً، ولا يَكُونُ إلّافي مِثْلَيْنِ أو مُتقارِبَيْنِ[171].

وقالَ الشّلوبينُ: الإدغامُ عِنْدَ النّحويّينَ: عِبارَةٌ عَنِ النُّطْقِ بالحَرْفَينِ مَعًا في وَقْتٍ واحِدٍ من غَيرِ وَقْفٍ ولا فَصْلٍ بَيْنَهُما، ورَفْعُ اللّسانِ عَنْهُمَا رَفْعَةً واحِدَةً[172].

وقالَ الفارسي: الإدغامُ أنْ تَصِلَ حَرْفًا سَاكِنًا بِحرْفٍ مِثْلِهِ [مُتَحَرِّكٍ] مِنْ غيرِ أنْ تَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أوْ وَقْفٍ، فَيرْتَفِعُ اللّسَانُ عَنْهُما ارتِفاعَةً واحِدَةً[173].

وقَالَ آخَرُونَ: الإدْغَامُ جَعْلُكَ الحَرفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ واحِدٍ[174].

وقَالَ بَعْضُهُمْ- ومِنْهُمْ أبُو عليّ الرُّنْدِيُّ- الإدْغَامُ: إدْخالُ حَرْفٍ في حَرْفٍ، وصُورَتُهُ أنْ يلْتَقِيَ حَرْفانِ مِثْلانِ أوْ مُتَقارِبانِ، فيُسَكّنَ الأوّلُ مِنهُما إنْ كانَ مُتَحَرّكًا، ويَتَحَرّكَ علَى حالِهِ إنْ كانَ ساكِنًا، ويُدْغَم في مِثْلِهِ أوْ في مُقارِبِهِ، وإنّمَا فَعلُوا ذلِكَ طلَبًا لِلتّخْفيفِ؛ لأنّهُمْ كَرِهُوا أنْ يُزيلُوا ألْسِنَتَهُمْ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ يُعيدُوها إلَيْهِ[175].

ثُمَّ قَالَ الأُبَذِيُّ: «وجُملَةُ ذلِكَ أنّهُ إذَا اجْتَمَعَ المِثْلانِ أو المُتقارِبانِ، وكانَا لازِمَيْنِ، وكانَا مُتحرّكَيْنِ بِحَرَكَةٍ لازِمَةٍ، ولَمْ يَكُنْ ثَمَّ إلْحاقٌ ولا بِناءٌ مُخالِفٌ لِبناءِ(فَعِلَ أو فَعَل)، ولَمْ يَكُنْ اسمًا علَى وَزْنِ (فَعَل)، ولَمْ يَكُنِ الحَرْفُ المُدْغَمُ مُشَدَّدًا ولا مُنَوَّنًا، ولا تاءَ خِطابٍ أو مُتكلّمٍ، ولَمْ يَكُنِ المُدْغَمُ في فِعْلٍ مَنقُوصٍ قليلِ الحُروفِ، ولَمْ تَكُنِ الكَلِمَةُ خَرَجَتْ مُنَبّهَةً علَى الأصْلِ، فإنّ الأوّلَ منهُما حينَئذٍ يُسَكّنُ ويُدْغَمُ في الثّاني، نحو: شَدَّ، وردَّ، ومَدَّ، ونَحوها من المثلين» [176].

- أَصْلُ الألِفِ في كلمةِ (التَّوَى)

اختَلَفَ النُّحاةُ في أصْلِ الألِفِ في كلمَةِ(التَّوَى) الّتي بِمعْنَى الهَلاكِ[177]، فذهَبَ جُمهُورُ النُّحَاةِ إلى أنّ ألِفَهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ ياءٍ، وذهبَ أبُو الفَتْحِ بنُ جِنّي[178]، ومَنْ تابَعَهُ كابنِ يعيش[179]، وابنِ عُصفُور[180]، إلى أنّ ألِفَهَا مُنقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ.

قَالَ الخَفَافُ: « ودَلِيلُ جُمْهُورِ النّحويّينَ كَوْنُ عِيْنِهِ وَاوًا، وإذَا كانَتْ عيْنُ الكَلِمَةِ وَاوًا، فالأكْثَرُ أنْ يَكُونَ لامُهَا يَاءً إلاّ أنْ يَدُلَّ علَى خِلافِ ذلِكَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِن اشْتِقاقٍ، فُحُمِلَ(التَّوَى) على الأكْثَرِ؛ لأنّ بابَ طَوَيْتُ ولَوَيْتُ أكْثَرُ مِنْ بابِ قُوَّةٍ وحُوَّةٍ وصُوَّةٍ، وبابُ حُوَةٍ وصُوَةٍ لا يُقاسُ عليْهِ لِقِلّتِهِ.

وحُجّةُ ابنِ جِنّي علَى أنّ ألِفَ(التَّوَى) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ واوٍ، واعْتَقَدَ فيهِ أنّهُ مُشْتَقٌّ مِن(التَّوِّ) الّذِي هُو خِلافُ(الزَّوِّ)، فـ(التَّوُّ): الفَرْدُ، و(الزَّوُّ): الزَّوْجُ[181]؛ لأنّ الهَلاكَ يُفْرِدُ الهَالِكَ، ويَسْلُبُهُ أهْلَهُ مِن أجْلِهِ»[182].

ثُمّ رَجّحَ الخَفَافُ رأيَ ابنِ جِنّي هَهُنا، مُعْتَمِدًا علَى قَوْلِ أبي عليّ الرُّنْدِيّ وتعليلِهِ، واسْتِدْراكِهِ -في كتابِهِ(شرح الجُمل)- على أبي القاسِمِ الزّجّاجيّ الّذي جَعَلَ(التّوَى) من المقصُورِ المَسْمُوعِ، وهُوَ مِمّا يُدرَكُ بالقِياسِ، فقَالَ الخَفّافُ:

([164]) يُنظر: تفسير ابن عطية(المحرر الوجيز)83/3.

([165]) يُنظر: الروض الأنف156/4، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي372.

([166]) يُنظر: شواهد التوضيح والتصحيح189، وشرح التسهيل131/3.

([167]) يُنظر: ارتشاف الضرب1718/4، والتذييل والتكميل119/11-120.

([168])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)40/1.

([169])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)40/1.

([170])التذييل والتكميل120/11.

([171])يُنظر: البديع في علم العربية لأبي السعادات بن الأثير620/2، والممتع في التصريف403/1.

([172])لم نقف عليهِ في شرح المقدمة الجزولية الكبير، ولا التوطئة.

([173])يُنظر: التكملة273، والمقتصد في شرح التكملة1604.

([174])يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش383/5.

([175])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)365/4.

([176])شرح الجزولية للأبذي(السفر الثاني)365/4-366.

([177])المنتخب الأكمل على كتاب الجُمَل للخفاف(السفر الثالث)422/2.

([178]) يُنظر: المُنصف211/2.

([179]) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش509/5.

([180]) يُنظر: المُمتِع في التصريف364/1.

([181])يُقَالُ: كانَ تَوًّا فَصَارَ زَوًّا، أيْ: كانَ فَرْدًا فَصَارَ زَوْجًا. يُنظر: تاج العروس(توو)256/37.

([182])المنتخب الأكمل على كتاب الجُمَل للخفاف(السفر الثالث)422/2.

« والّـذي يَتَـرَجّحُ مِـنَ المَـذْهَبين هَـذَا المَـذْهَبُ الأَخِيـرُ؛ لأنّـهُ اسْـتَدَلَّ عليْـهِ باشْـتِقاقٍ يُناسِـبُهُ، والاسْـتِدلالُ بالاشْـتِقاقِ أقْـوَى مِـنَ الاسْتِدلالِ بالحَمْلِ علَـى الأكْثَـرِ، و(التّـوَى) ممَّـا يُـدرَكُ قِياسًـا، يُقـالُ: تَـوِيَ يَتْـوَى تَـوًى، مِثْـلُ: صَـدِيَ يَصْـدَى صَـدًى، فَهُـو ممّـا وَهِمَ فيهِ، وأدْخَلَهُ في المَسْمُوعِ، ذَكَرَ ذلِكَ أبُو عليّ الرُّنْدِيّ في شَرْحِهِ لِكتابِ الجُمَلِ»[183].

ملامِحُ مَذْهَبِ أبي عليّ الرُّنْدِيّ النّحويّ

لَـمْ نَقِـفْ علَـى نَـصٍّ صـريحٍ يُفصِـحُ فِيـهِ أبُـو علـي الرُّنْـدِيُّ عَـنْ مذْهَبِـهِ النَّحْـوِي، ولكـنْ يُمكِـنُ أنْ نلمَـحَ بعـضَ ملامِـحِ مذهبِـهِ النّحـويّ، مـن المسـائِلِ التّـي سـبَقَ معالَجَتُهَـا ودراسَـتُهَا فـي هـذا البَحـثِ؛ إذْ يظْهَـرُ أنّـهُ لَـمْ يَكُـنْ مُتعصّبًا لِمـذْهَبٍ دُونَ غَيْـرِهِ، وأنّ مذْهَبَـهُ يقُـومُ علَـى الاخْتِيَـارِ بِمـا يقتَنِـعُ بِـهِ مـن الآراءِ سَـواء وافـقَ فيهـا الجُمهُـورَ، أوْ خـالَفَهُمْ، وسـواء وافَـقَ البَصْرِيّينَ أوْ خالَفَهُمْ ووافَقَ الكُوفِيّينَ. وهذه نماذجُ من تلك المواقف:

من مُوَافقاتِهِ للجُمْهُورِ: رأيُهُ في عامِلِ النّصبِ في المُستثْنَى بإلّا، أنّ ناصِبَهُ هو الفِعْلُ بِوَساطَةِ(إلّا).

ومن مُخالفاتِهِ للجُمهُورِ:

–رأيُهُ في تَعْرِيفِ الجُزْءِ الأوّلِ مِنَ العَدَدِ المَعْطُوفِ، وليسَ له دليلٌ من سماعٍ أو قياسٍ.

– ورأيُـهُ فـي مَجـيءِ(أنْ) والفعـلِ المضـارعِ بَعدَ(عسَـى) بِجـوازِ أنْ تكونَ(عَسَـى) ناقِصَـةً، لَهـا اسـمٌ وخبَـرٌ، اسـمُهَا هُـوَ الاسمُ المرفُوعُ بَعْدَ الفِعْلِ المُضارِعِ مُؤَخَّرًا لفظًا مُقدّمًا نِيةً، وخبرُهَا هو(أنْ) معَ الفِعْلِ مُقَدَّمًا في محلّ نصبٍ.

–ورأيُهُ هُوَ وشيْخُهُ السُّهيْلِيّ بعَدَمِ اشْتِراطِ الاشْتِقاقِ في الحالِ.

–ورأيُـهُ فـي إعْـرَابِ الأسْـمَاءِ السّـتّةِ: (فُـوكَ، وذُو مَـالٍ) مُعْرَبَـانِ بِحَركـاتٍ مُقَـدّرَةٍ فـي الحُـرُوفِ، والأرْبَعَةُالبَاقِيَـةُ(أبُوكَ، وأخُوكَ، حَمُوكَ، وهَنُوكَ) مُعْرَبَةٌ بِالحُرُوفِ.

ومـن مُخالفاتِـهِ للبصـريّينَ القـولُ بـأنّ(عَلَى)تكونُ اسْـمًا دَائِمًـا، وَلَا تَكُـونُ حَرْفًـا، والقـولُ بـأنّ المَجْـرُورَ بِـالحَرْفِ لا يَكـونُ نائِبًـا عَـنِ الفَاعِـلِ، وإنّمـا النّائِـبُ هُـوَ ضَـمِيرُ المَصْـدَرِ المَفْهُـومُ مِـنَ الفِعْـلِ، المُسْـتَتِرُ فِيهِمُتابِعًـا فـي ذلِـكَ ابـنَ درسْـتُوَيْهِ، وشيخَهُ السُّهَيْلِيَّ.

ومـن مُوافقاتِـهِ للكُـوفِيّينَ رأيُـهُ فـي إفـادةِ(مِنْ) الجـارّة لابتِـداءِ الغايـةِ فـي الزَّمَـانِ، واختيـارُه هُـو وشـيْخُهُ السُّـهيْلِي لِمـذْهبِ الكسـائِي، إذا تنـازَعَ عـاملانِ، وأُعْمِـلَ الثـاني، وكـانَ الأوّلُ مُحْتاجًـا إلـى مَرْفُـوعٍ، أنّ المرْفُـوعَ مَحْـذُوفٌ سَـواءً كانَ فاعِلًا أوْ مُشبّهًا بِهِ.

ومن الآراءِ التي تفرّدَ بِها قولُهُ بأنّ(إذَنْ) مُرَكّبَةٌ مِنْ(إذًا) و(أنْ).

الخاتِمة:

في نهايةِ هذا البَحْثِ نُسَجّلُ أهَمَّ النتائج التي تَوصّلنا إليهَا، وهي كما يأتي:

1- أبـان البَحْـثُ أنّ مَوْلِـدَ أبـي علَـي الرُّنْـدِي- فـي الأرْجَـحِ- كـانَ سَـنَةَ ثَـلاثٍ وأرْبَعِـينَ وخَمْسَـمِائَةٍ(543هـ) أَوْ نَحْوِهَـا، كمـا ذَكَـرَ الـذّهَبِيّ، اسْـتِنادًا إلـى سـنَةِ وفـاةِ أبـي علـيّ الرُّنْـدِيّ، وعُمـرِهِ آنَ ذاكَ؛ إذْ كانـتْ وفاتُـهُ سـنَةَ سِـتّ عشْـرَةَ وستّمائَةٍ(616هـ)، وكانَ عُمْرُهُ ثلاثًا وسَبعينَ(73) سَنَةً.

2- أبـانَ البَحْـثُ أنّ أبَـا علـيّ الرُّنْـدِيّ كـانَ ذا ثقافَـةٍ مُتَعَـدِّدَةٍ؛ إذْ كـانَ عالِمًـا فـي القِـراءاتِ، والحـديثِ، وعِلْـمِ العربيّـةِ، وكانَ شاعِرًا وأدِيبًا.

3- أظْهَـرَ البَحـثُ أنّ أبـا علـيّ كـانَ ذا مكانَـةٍ علميّـةٍ بـارِزَةٍ أهّلَتْـهُ لأنْ يَكـونَ مُقرِئًـا فـي غيـرِ منطِقَـةٍ أو مَدِينَـةٍ رحـلَ إلَيْهَـا، ومـن ذلِـكَ كـانَ مُقرِئًـا لأهْـلِ سَـبْتَةَ مُـدّةً، ثُـمّ مُقرِئًـا لأهْـلِ مَالَقَـةَ، وأستاذًا لَهُـمْ فـي عِلْـمِ العَربيّـةِ، لِمُـدّةِ خَمسَـةٍ وثلاثِـينَ عامًـا تقريبًـا، وذَلِـكَ مِـنْ بَعْـدِ وفـاةِ شـيْخِهِ السُّـهَيْلِيّ سـنَةَ(581هـ) إلـى أنْ أقْعَـدَهُ المَـرَضُ علـى الفِـراشِ، وتُـوفِّيَ- رَحمَه الله- سَنَةَ(616هـ).

4- أبـانَ البحـثُ أنّ أبَـا علـيّ الرُّنْـدِيّ كـانَ مُتـأثِّرًا فـي نَحـوِهِ بِـآراءِ شَـيْخِهِ أبـي القاسـمِ السُّـهَيْلِيّ، ولِـذَا ظَهـرَ مُوافِقًـا وَمُتابِعًا لشيخِهِ السُّهيلِيّ في عَدَدٍ من المسائِلِ.

5- أبـانَ البَحْـثُ أنّ لأبـي علـيّ الرُّنْـدِيّ آراءًا نَحويّـةً تَفَـرَّدَ بهـا، وإنْ كانَـتْ نـادِرَةً، وأنّ لَـهُ اهتِمامًـا خاصًّـا بالعِلَـلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يَرى أنّها تُساعِدُ في فَهْمِ المَسَائِلِ النَّحْوِيّةِ.

6- أبَـانَ البَحْـثُ أنّ أبَـا علـيّ الرُّنْـدِيّ، كـانَ أثَرُهُـالنّحوِيُّ مَلحُوظًـا فـي خالفِيـهِ، وفـي مُقـدّمَتِهِم تلمِيـذُهُ أبُـو الحَسَـنِ الأُبّـذِيّ الّـذي نَقَـلَ عَـنْ شـيْخِهِ فـي عَـدَدٍ مـن المَـوَاطِنِ فـي كتابِهِ(شـرْحِ الجَزوليّـة)، وأبُـو علـيّ الشّـلوبين، وأبُـو بَكْـرٍ الخفّـاف، وصالح بن مُحمّد الهَسْكُوريّ، وابُو حَيّانَ الأندَلُسيّ، وغيرهم.

7- أفصَحَ البَحـثُ عن بعضِ ملامِحِ المذهبِ النحـويّ لأبـي علـي الرُّنْـدِيّ، ومـنْ ذلِـكَ أنّـهُ كـانَ يعْتَمِـدُ مبـدَأ الاختيـارِ القـائِمِ على القناعَةِ والاجتِهادِ الذّاتي، وَلا يَتعصَّبُ لِمذْهَبٍ نَحْوِيٍّ دُونَ غيرِهِ.

.....

(183)المصدر نفسه.

المصادر والمراجع[184]

1- الأُبَّـذِيّ ومنهجـه فـي النحـو مـع تحقيق(السـفر الأوّل مـن شـرحه علـى الجُزُوليّـة): سـعد حمـدان محمـد الغامـدي، (دكتـوراه)، كليـة اللغة العربية، جامعة أم القُرى، 1405-1406هـ.

2- إرْشَـادُ السَّـارِي لِشـرح صَـحِيح البخَـاري: أبـو العبّـاس القَسْـطَلاني، أحمـد بـن محمـد بـن أبـى بكـر بـن عبـد الملـك(ت923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية- القاهرة، ط7، 1323هـ.

3- الأزهيـة فـي علـم الحـروف: الهروي،علـي بـن محمـد(ت415هـ)،تـح: عبـد المعـين الملـوحي، مجمـع اللغـة العربيـة- دمشق،1981م.

4- إعراب القرآن: النحـاس، أبـو جعفـر أحمـد بـن محمـد بـن إسـماعيل المـرادي(ت338هـ)، وضـع حواشـيه وعلـق عليـه: عبـد المـنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1421هـ.

5- الأعـلام: الزركلـي، خيـر الـدين بـن محمـود بـن محمـد بـن علـي بـن فـارس(ت1396هـ)، دار العلـم للملايـين- بيـروت، ط15، 2002م.

6- إكمـال الإكمـال (تكملـة لكتـاب الإكمـال لابـن مـاكولا): ابـن نقطـة البغـدادي، أبـو بكـر محمـد بـن عبـد الغنـي بـن أبـي بكر(ت629هـ)، تح: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1410هـ.

7- الانتصـار لسـيبويه علـى المبـرد: ابـن ولاّد التميمـي، أبـو العبـاس أحمـد بـن محمـد (ت332هـ)، تـح: زهيـر عبـد المحسـن سلطان،موّسسة الرسالة-بيروت،ط1996،1م.

8- الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكـوفيين: أبـو البركـات الأنبـاري، عبـد الـرحمن بـن محمـد (ت577هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط2003،1م.

9- أوضـح المسـالك إلـى ألفيـة بـن مالـك: ابـن هشـام الأنصـاري،عبدالله بـن يوسـف(ت761هـ)،تـح: يوسـف البقـاعي، دار الفكـر- بيروت.

10- الإيضـاح فـي علـل النحـو: الزّجّـاجي، أبـو القاسـم عبـد الـرحمن بـن إسـحاق(ت337هـ)، تـح: د. مـازن المبـارك، دار النفـائس- بيروت، ط3، 1979م.

11- البـديع فـي علـم العربيـة: أبـو السـعادات بـن الأثيـر، المبـارك بـن محمـد بـن محمـد الجـزري(ت606هـ)، تـح: فتحـي أحمـد علـي الدين، جامعة أُمّ القُرى- مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.

12- البرهـان فـي علـوم القـرآن: الزّرْكَشِـيّ، بـدر الـدين محمـد بـن عبـد الله بـن بهـادر(ت794هـ)، تـح: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، ط1، 1957م.

13- بغيـة الملـتمس فـي تـاريخ رجـال أهـل الأنـدلس: أبـو جعفـر الضـبي، أحمـد بـن يحيـى بـن أحمـد بـن عميـرة(ت599هـ)، دار الكاتـب العربي – القاهرة، 1967م.

14- بلاغـات النسـاء: ابـن طيفـور، أبـو الفضـل أحمـد بـن أبـي طـاهر(ت280هـ)، صـححه وشـرحه: أحمـد الألفـي، مطبعـة مدرسـة والدة عباس الأوّل- القاهرة، 1908م.

15- تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس: الزَّبيـدي، محمـد مرتضـى الحُسـيني(ت1205هـ)، تـح: عبـد السـتار فـرّاج وآخـرين- الكويت، 1988م

16- تـاريخ ابـن الـوردي: ابـن الـوردي المعـري الكنـدي، أبـو حفـص عمـر بـن مظفـر بـن عمـر بـن محمـد بـن أبـي الفـوارس(ت 749هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1996م.

17- التبيـان فـي إعـراب القـرآن: أبـو البقـاء العُكْبَـري، عبـد الله بـن الحسـين(ت616هـ)، تـح: علـي محمـد البجـاوي، مكتبـة عيسـى البابي الحلبي- القاهرة.

18- التبيـين عـن مـذاهب النحـويين البصـريين والكـوفيين: أبـو البقـاء العُكْبَري،عبـد الله بـن الحسـين(ت616هـ)، تـح: د. عبـد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط1، 2000م.

19- تحصـيل عـين الـذهب مـن معـدن جـوهر الأدب: الأعلـم الشـنتمري، أبـو الحجـاج يوسـف بـن سـليمان(ت476هـ)، تـح: د. زهيـر عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1992،1م.

20- تسـهيل الفوائـد وتكميـل المقاصـد: ابـن مالـك، محمـد بـن عبـدالله(ت672هـ)، تـح: محمـد كامـل بركـات،دار الكاتـب العربـي- القاهرة،1967م

21- تعليـق الفرائـد علـى تسـهيل الفوائـد: بـدر الـدين الـدماميني، محمـد بـن أبـي بكـر بـن عمـر (ت827هـ)، تـح: د. محمـد بـن عبـد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1983م.

([184])راعى الباحث في هذه القائمة عدم تكرار المصادر المذكورة في الجزء الأول من البحث، والمنشور سابقا.

22- التعليقة على المقرب: ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله مُحمّد بن إبراهيم(ت698ه)، تح: د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة- عَمّان، 2004م.
23- تفسير ابن عطية(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): ابن عَطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت 542ه)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422ه.
24- تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن): القُرطُبي، مُحَمَّد بْن أحْمَد بْنِ أبي بكر(ت671ه)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1964م.
25- التقريب لحدِّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: ابن حزم القرطبي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد(ت456ه)، تح: د. إحسان عباس، دار مكتبة الحياة-بيروت، ط1، 1900م.
26- التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377ه)، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب، جامعة الموصل، 1981م.
27- التكملة لوفيات النقلة: المنذري، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي، تح: د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1984م.
28- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت794ه)، تح: د. يحيى الحكمي، مكتبة الرشد- الرياض، 2003م.
29-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:المرادي،بدر الدين أبو محمد حسن بن أمِّ قاسم(ت749ه)، تح: د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط1، 2001م.
30-التوطئة: أبُو عليّ الشلوبين، عمر بن محمد(ت645ه)، تح: يوسف أحمد المطوع- الكويت، 1981م.
31-الجَنى الداني في حُرُوف المعاني: المُرَاديّ، بدر الدين أبو محمد حسن بن أمِّ قاسم(ت749ه)، تح: د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1992م.
32-خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093ه)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4، 1997م.
33-الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ط4.
34- الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون اليعمري، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد(ت799ه)، تح: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث- القاهرة.
35- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلَم الشّنتمريّ، تح: لطفي الصقال ودريّة الخطيب، دار الكتاب العربي - حلب، ط1، 1969م.
36-الذَّخِيرة السَّنِيّة في تاريخ الدولة المرينية: ابن أبي زرع، علي بن عبد الله الفاسي(ت726هـ)، دار المنصور-الرباط، 1972م.
37-رصف المباني في حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور(ت702ه)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم-دمشق، ط2، 1985م.
38-الروض الأنِف فِي شرح السِّيرَة النَّبَوِيَّة لابنِ هِشَام: أَبُو الْقَاسِم السُّهيْلي، عبد الرَّحْمَن بن عبد الله (ت581ه)، تحقيق: عمر السلامِي، دَار إحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ- بيروت، ط1، 2000م.
39- سلّم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت1067ه)، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا- إستانبول، 2010م.
40- سلوة الأنفاس ومُحادثة الأكياس بِمن أُقبِر من العُلَماء والصُّلَحاء بفاس: ابن إدريس الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر(ت1345ه)، تح: عبد الله الكامل الكتاني وزميلَيْهِ، دار الثقافة- الدار البيضاء، 2004م.
41- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ابن مخلوف، محمد بن محمد بن عمر (ت1360ه)، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 2003م.
42- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد العَكري، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد(ت1089ه)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط1، 1986م.
43- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، الحسن بن الحُسين(ت275ه)، تح: عبد الستار فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، ط2، دار التراث، القاهرة، 2004م.
44- شرح الأربعين النّوويّة في الأحاديث الصحيحة النبوية: ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن عليبن وهب(ت702ه)، مؤسسة الريان-بيروت، ط6، 2003م.
45- شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل(ت796ه)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث- القاهرة، ط20، 1980م.

46- شرح ألفية ابن مالك: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى(ت900ه)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1998م.
47- شرح ألفية ابن مُعْطٍ: أبو جعفر الرُّعَيْنِي، أحمد بن يوسف(ت779ه)، (السفر الأول)، دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1414ه/1994م.
48- شرح التسهيل: المرادي،بدر الدين أبو محمد حسن بن أمّ قاسم(ت749ه)، تح: محمد عبد النبي محمد عبيد، مكتبة الإيمان- المنصورة، ط1، 2006م.
49- شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبدالله(ت905ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1، 2000م.
50- شرح الجُزُوليّة: أبو الحسن الأُبّذي- السفر الثاني(من أوّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة)، تح: معتاد بن معتق الحربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القُرى، 1423- 1424ه.
51- شرح الجُزُوليّة: أبو الحسن الأُبّذي- السفر الثاني(من أوّل باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف)، تح: حسن بن إفاع الجابري الحربي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القُرى، 1423-1424ه.
52- شرح الجُزُوليّة: أبو الحسن الأُبّذي- السفر الثاني(من أوّل باب المقصور والممدود إلى نهاية السفر)، تح: محمد بن جمل بن أحمد الكناني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القُرى، 1424ه.
53- شرح الجُزُوليّة: أبو الحسن الأُبّذي، السفر الثاني(من باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبّذا)، تح: سعيد بن مشبِّب الأسمري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القُرى، 1423ه.
54- شرح جُمل الزجاجي الكبير: ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي(ت669ه)، تح: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف- بغداد، 1982م.
55- شرح جمل الزجاجي: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(ت469ه)،تح: حسين علي لفتة السعدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003م.
56- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الإشبيلي،أبو الحسن علي بن محمد(ت609ه)،تح: د. سلوى محمد عمر عرب، مركز البحوث العلمية- مكة المكرمة، ط1، 1419ه.
57- شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني(ت502ه)، دار القلم- بيروت.
58- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، أحمد بن محمد(ت421ه)، نشر: أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، 1951ه- 1953م.
59- شرح ديوان الفرزدق، ضبَط معانيه: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط1، 1983م.
60- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ه)، تح:د. عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة- دمشق، 1984م.
61- شرح شواهد الإيضاح: ابن بَرّي، عبد الله بن بري بن عبد الجبار(ت581ه)، تح: عبيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية- القاهرة، 1985م.
62- شرح قطر الندى وبلّ الصّدَى: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11.
63- شرح كتاب سيبويه: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت384ه)، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال، دراسة وتحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1998م.
64- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت368ه)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م.
65- شرح كتاب سيبويه (الجزء الرابع): صالح بن مُحمّد الهَسْكُوري(ت نحو653ه)، تح: خالد بن محمد التويجري، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية- جامعة أمّ القُرى، 2002- 2003م.
66- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي(ت680ه)، القسم الأول، تح: د. حسن بن محمد الحفظي، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة- الرياض، 1996م.
67- شرح اللُّمع: الأصفهاني، جامع العلوم الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين(ت543ه)، تح: د. محمد خليل الحربي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2007م.

68- شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت646ه)، تح: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الرياض، ط1، 1997م.
69- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري(ت476ه)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط1، 1986م.
70- شعر مُزاحِمِ العُقَيْلي، تح: د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم الضامن، ضمنمجلة معهد المخطوطات)، المجلد (22)، الجزء (1)، القاهرة، 1976م.
71- شواهد التوضيح والتصحيحلمشكلات الجامع الصَّحيح: ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672ه)،تح:د. طه محسن،مكتبة ابن تيمية-بغداد، ط1، 1405ه.
72- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت256ه)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة(مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422ه.
73- طبقات المفسرين: الداوودي، شمس الدين محمد بن علي(ت945ه)، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ت.
74- العِبَر في خَبَرِ مَنْ غَبَر: الذَّهَبِيّ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت748ه)، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية-بيروت.
75- الغُرّة المَخفِيّة في شرح الدُّرّة الألفيّة: ابن الخباز الموصلي، أحمد بن الحسين(ت639ه)، تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني- بغداد، 1991م.
76- فهرسة ابن خير الإشبيلي: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللَّمْتُوني (ت575ه)، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
77- الفوائد والقواعد: الثَّمانيني، عُمر بن ثابت(ت442ه)، تح: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 2002م.
78- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: بامخرمة الهِجراني، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي(ت947ه)، عُني به: أبو جمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج – جدة، ط1، 2008م.
79- قواعد المُطارحة في النحو: ابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر(ت681ه)، تح: د. ياسين أبو الهيجاء، وزميلَيْهِ، دار الأمل- أربد، الأردن، 2010م.
80- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(ت646ه)، تح: تح:د. طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء- جدّة، ط1، 1986م.
81- كتاب الإيضاح: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377ه)، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب- بيروت، ط2، 1996م.
82- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538ه)، دار الكتاب العربي-بيروت، ط3، 1407ه.
83- اللَّامَات: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337ه)،تح:د. مازن المبارك،دار الفكر- دمشق، ط2، 1985م.
84- اللَّامِع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدِّين البِرماوي، محمد بن عبد الدائم(ت831ه)، حُقق بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر- دمشق، ط1، 2012م.
85- اللُّمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت392ه)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.
86- مجالس العلماء: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337ه)،تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي- الرياض، ط2، 1983م.
87- المُجيد في إعراب القرآن المجيد(ج1): أبو إسحاقِ السَّفَاقُسِي،إبراهيم بن محمد القيسي(ت742ه)، تح: د. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي- القاهرة، ط1، 1430ه.
88- المحصول في شرح الفصول: ابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر(ت681ه)، تح: محمد صفوت محمد علي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
89- مرآة الجَنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: عفيف الدين اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي(ت 768ه)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1997م.
90- المُرتجل: ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد(ت567ه)، تح: علي حيدر، دمشق، 1972م.

91- مُسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني(ت241ه)، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 2001م.
92- مُشْكِلُ إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط2، 1984م.
93- المطرب من أشعار أهل المغرب: ابن دحية الكلبي، أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي (ت633ه)، تح: إبراهيم الإبياري وزميليه، دار العلم للجميع- بيروت، 1955م.
94- معارك العرب في الأندلس: بطرس البستاني، دار مارون عبّود- بيروت، 1987م.
95-معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت311ه)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1988م.
96-معاني القرآن: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت215ه)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1، 1990م.
97- معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي: ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي(ت658ه)، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1، 2000م.
98- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت748ه)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1997م.
99- المُغْرِب في تلخيص أخبار المغرب: عبد الواحد المراكشي(ت647ه)، تح: محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، 1963م.
100- مُغْنِي اللَّبِيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت761ه)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
101- المقتصد في شرح التكملة: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت471ه)، تح: د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض، ط1، 2007م.
102- الممتع في التّصريفِ: ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي(ت669ه)، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط4، 1979م.
103- منتهى الطلب من أشعار العرب: ابن ميمون البغدادي، محمد بن المبارك بن محمد(ت597ه)، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر-بيروت، ط1، 1999م.
104- المُنصف شرح تصريف المازني: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392ه)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، 1954م.
105- المُوطّأ: الإمام مالك بن أنس الأصبحي(ت179ه)، رواية أبي مصعب الزهري، تح: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1412ه.
106- نتائج التحصيل في شرح التسهيل: المرابط الدلائي، أبو بكر محمد بن محمد(ت1046ه)، تح: د. مصطفى الصادق العربي، جامعة قاريونس- بنغازي، 1979م.
107- النُّكت في القرآن الكريم: أبو الحسن المُجَاشِعِي، علي بن فضّال بن علي(ت479ه)، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2007م.
108- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره: مكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)، تح: مجموعة من الباحثين، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ط1، 2008م.
109- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- القاهرة.
110- الوفيات: ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب(ت810ه)، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط4، 1983م.

فهرس تفصيلي بمحتويات البحثِ1، 2

المُلَخَّص:
المقدّمة:
التمهيد:الحياة السِّيَاسِيّة والعِلمِيّة في المغرِبِ والأَنْدَلُسِ في عصر أبي عليّ الرُّنْديّ.
المبحث الأول:حَيَاةُ أبي علي الرُّنْديّ:
- **اسْمُ أبي عَلِيّ الرُّنْدِيّ، وكُنْيَتُهُ، ولَقَبُهُ، ومَوْلِدُهُ.**
- **ثقافَةُ أبي علي الرُّنْديّوعِلْمُهُ وأَخْلاقُهُ.**
- **نشأةُ أبي عليّ الرُّنْدِيّ، ورحلاتُهُ في بِلادِ الأنْدَلُسِ والمَغْرِبِ.**
- **شُيُوخُهُ.**
- **تلامِذتُهُ.**
- **مُنافَسَاتُ أبي عليّ الرُّنْدِيّ.**
- **وفاة أبي عليّ الرُّنْديّ.**
- **مُصنّفات أبي عليّ الرُّنْديّ.**

المبحث الثاني: تَعْلِيلاتُأبي عليّ الرُّنْدِيّ واعتِراضاتُهُوتأويلاتُهُ النّحْوِيّة:
أوّلًا: تَعْلِيلاتُ أبي عليّ الرُّنْديّ النّحويّة:
- **عِلّةُ تَقْدِيمِ المَفْعُولِ بِهِ على الفاعِلِ في نَحْوِ: ضَرَبَ القَوْمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.**
- **عِلّةُ امْتِنَاعِ نَعْتِ الفِعْلِ.**
- **عِلّةُ تَقْديمِ الفاعِلِ على المفعولِ بِهِ أو تأخيرِهِ عنهُ وُجُوبًا(في أُسلوب الحَصْرِ).**
- **عِلّةُ انْجِرَارِ الاسْمِ غيرِ المُنْصَرِفِ إذا دخلتْ عليهِ الألفُ واللّامُ أو الإضافَةُ.**
- **عِلّةُ عَدَمِ الإدغامِ في نَحْوِ الفِعلِ(سَوِيرَ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنْ(سايَرَ).**

ثانيًا: من اعتراضاتِ أبي عليّ الرُّنْديّ وتأويلاتِه النّحويّة:
- **اعْتِرَاضُهُ على أبي مُوسَى الجُزُولي في تفسِيرِهِ لكلامِ الزّجاجيّ في حدِّ(الفِعل).**
- **تأويلُهُ لكلامِ أبي القاسِمِ الزجاجي في جُمَلِهِ.**

المبحث الثالث: آراءُ أبي علي الرُّنْدِيّ وتوجِيهَاتُهُ النّحويّة:
- **مُتَعَلَّقُ البَاءِ الجارّةِ في البَسْمَلَةِ.**
- **عَلامَةُ إعْرَابِ الأسماءِ السِّتَّة.**
- **النائِبُ عَنِ الفَاعِلِ بعدَ الفِعْلِ اللّازِمِ إذا تلاهُ جارٌّ ومَجْرُورٌ.**
- **عامِلُ النّصْبِ في المُسْتَثْنَى بإلّا**
- **تَوْجِيهُ قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:**

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

- **في بابِ التّنَازُعِ إذَا أُعْمِلَ العَامِلُ الثّاني واحْتَاجَ الأوّلُ إلى مَرْفُوعٍ.**
- **تَقْديرُ الفِعْلِ النّاصِبِ المُضْمَرِ لُزُومًا في أسلُوبِ التّحذيرِ، نحو:(إيّاكَ والأَسَدَ).**
- **مَجِيءُ(أنْ) والفعلِ المضارعِ بَعدَ(عسَى)، نحو: (عَسَى أَنْ يذْهَبَ زَيْدٌ)**
- **ناصِبُ الاسمِ بَعْدَ الواوِ إذا تَقَدّمَ الواوَ جُمْلَةٌ اسمِيّةٌ وقبْلَ الوَاوِ ضَميرٌ مُتّصِلٌ مَجرُورٌ.**
- **شُرُوطُ نَصْبِ المفعولِ لَهُ.**
- **شَرْطُ الاشْتِقَاقِ في الحَالِ.**
- **الحُكم النّحويّ في نحو: (أنْتُمْ كلُّكُمْ بيْنَهُمْ دِرْهَمٌ).**
- **تعريفُ العَدَدِ المعطوفِ.**
- **الحرْفُ(إذَنْ) أَهُوَ حَرْفٌ بَسِيطٌأمْ مُرَكّبٌ؟**
- **(على) مِنْ حيثُ الحَرفيّةُ والاسْمِيّةُ.**
- **إفادةُ (مِنْ) الجارّة لابتِداءِ الغايةِ في الزّمَانِ.**
- **حَدُّ الإدغام.**
- **أَصْلُ الألِفِ في كلمةِ(التَّوَى).**

ملامِحُ مَذْهَبِ أبي عليّ الرُّنْديّ النّحويّ.
الخاتِمة.
ثبت المصادر والمراجع.